برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** بالشراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر**(SMEPS)** ، ومشروع الأشغال العامة**(PWP)**

التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن

(SFISH) (P178143)

(SEP) خطة إشراك أصحاب المصلحة

ابريل 2023

جدول المحتويات

مقدمة / وصف المشروع 3
مخاطر المشروع الرئيسية 8
السياسة والمتطلبات القانونية 9
ملخص موجز لأنشطة إشراك أصحاب المصلحة 10
تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم 12
الأطراف المتأثرة 13
الأطراف الأخرى المُهتمّة 14
المحرومون / الضعفاء من الأفراد أو الجماعات 14
ملخص احتياجات أصحاب المصلحة في المشروع ..... **Error! Bookmark not defined.**
برنامج إشراك أصحاب المصلحة 15
غرض وتوقيت برنامج إشراك أصحاب المصلحة 15
مكونات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك أصحاب المصلحة: 15
أنظمة SFISH على أرض الواقع لإشراك أصحاب المصلحة 17
الاستراتيجية المقترحة للإفصاح عن المعلومات 18
الاستراتيجية المقترحة للتشاور 19
الإستراتيجية المقترحة لدمج آراء الفئات الضعيفة 20
الجداول الزمنية 21
مراجعة التعليقات والمراحل المستقبلية للمشروع 21
الموارد والمسؤوليات لتنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة 22
الموارد 22
وظائف ومسؤوليات الإدارة 22
آلية التظلم على مستوى المشروع 24
المراقبة ورفع التقارير 25
إشراك أصحاب المصلحة في أنشطة المراقبة 25
مؤشرات المراقبة. 25
المراقبة الداخلية: 26
مراقبة الطرف الثالث 26
رفع التقارير إلى مجموعات أصحاب المصلحة 26
الإفشاء 26
الملحق 1: اللقاء التشاوري لإشراك أصحاب المصلحة المنعقد في 16 مارس 2022 27
الملحق 2: إشراك أصحاب المصلحة 28

الاختصارات

CHM	الية التعامل مع الشكاوى
COVID-19	مرض فايروس كورونا19
CT	تحويل النقد
ECRP	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات
ESAP	خطة العمل البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESS	المعايير البيئية والاجتماعية
FAQ	أسئلة مكررة
FGD	مناقشات المجموعات البؤرية
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GM	آلية التظلم
IDP	شخص نازح داخليا
KII	مقابلة المعلومات الرئيسية
PME	مراقبة وتقييم التخطيط
PMU	وحدة إدارة المشروع
PSEA	الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين
PWP	مشروع الأشغال العامة
SMEPS	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
SOPs	إجراءات التشغيل القياسية
SWF	صندوق الرعاية الاجتماعية
TPM	مراقبة الطرف الثالث
UASC	الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WG	مجموعة العمل

1. مقدمة / وصف المشروع

بتمويل ودعم من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA)، يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز إدارة معلومات مصايد الأسماك الإقليمية وتحسين القدرة على الإنتاج المستدام والفرص الاقتصادية للمستفيدين عبر سلسلة قيمة مصايد الأسماك في اليمن.

تم اقتراح مشروع SFISH كتمويل لمشروع استثماري (IPF) مع خيار الموارد الإضافية وكذلك البلدان بناءً على الطلب والجاهزية. حيث سيشمل المشروع استثمارات السلع والأشغال والخدمات للاستثمارات المادية وتكاليف التشغيل والمساعدة الفنية. وستتم معظم الاستثمارات المادية على المستوى الوطني، بينما سيتم تنفيذ المساعدة التقنية على المستويين الوطني والإقليمي. تم توقيع اتفاقية التمويل بتاريخ 21/يونيو/2022.

سيحقق المشروع نظرية التغيير من خلال نهج متكامل يجمع بين: (1) دعم تعزيز القدرات المؤسسية وأنظمة البيانات لـ PERSGA على المستوى الإقليمي، وزارة الزراعة والري والثروة السمكية MAIFW في اليمن، (2) الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بإنتاج الأسماك ومعالجتها والتخزين البارد والتسويق في البلدان المشاركة لضمان تنقل المعوقين وكفاءة الطاقة المرتبطة بالبنية التحتية؛ (3) دعم المستفيدين (اللاجئين والمجتمعات المضيفة) (المشاريع الصغيرة والأصغر للصيادين) في اليمن من حيث التدريب وتنمية القدرات المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة وتحسين الوصول إلى التمويل من أجل الوصول إلى المدخلات الهامة ورفع مستوى الحرف اليدوية والصيد والمعدات. (4) نهج تصميم مرن، (أ) يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة الناتجة عن الصراع المستمر في اليمن والمخاطر الأخرى في المنطقة، (ب) يتضمن التغذية الراجعة من مشاركة أصحاب المصلحة، و (ج) يخلق الفرص لبلدان أخرى في المنطقة للمشاركة في المستقبل؛ (5) الحد من تعرض قطاع مصايد الأسماك لتأثيرات تغير المناخ. كما يعزز المشروع تحسين الحوكمة والقدرة المؤسسية لتحقيق النمو المستدام لقطاع مصايد الأسماك والتكامل الإقليمي. يأخذ في الاعتبار الافتراضات التالية التي تعتبر خارجية بالنسبة للمشروع: (1) الأمن في المنطقة والبلدان لن يتدهور؛ (2) يمكن للبلدان والوكالات المنفذة الوصول إلى المدخلات اللازمة لأنشطة المشروع؛ (3) الحكومات والمجتمعات المحلية تدعم المشروع؛ و (4) تخفيف قيود كوفيد-19.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة المكون 2 المتعلق بالاستثمارات في اليمن والمكون الفرعي 3.2

1) **المكون 1: تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة مصايد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية في منطقة RSGA (حوالي 3.5 مليون دولار أمريكي)**، ويهدف هذا المكوّن إلى تعزيز واستدامة التعاون الإقليمي من خلال زيادة تطوير مركز بيانات PERSGA للرصد والتقييم وإدارة المعرفة والمشاركة لدعم الإدارة العلمية لمصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدنRSGA ، تطوير منصة إقليمية لتنسيق السياسات والتشريعات وخطط الإدارة والتدابير الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المسؤولة واستخدام نهج النظم الإيكولوجية، ودعم بناء القدرات على المستوى الإقليمي وبرنامج المساعدة الفنية بشأن إدارة الموارد البحرية الحية التي تستجيب لكل من الأنشطة البشرية والمتعلقة بالمناخ التغييرات بما في ذلك التدريب، وتوفير المبادئ التوجيهية التقنية، ودعم تطوير السياسات والتشريعات وخطط الإدارة وإكمال الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة وخطط العمل والبروتوكولات والتصديق عليها وتنفيذها.

2) **المكون 2: تحسين الفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والإدارة الفعالة للإنتاج السمكي في اليمن (حوالي 35.80 مليون دولار أمريكي)**. يتضمن هذا المكون مكونين فرعيين هما [1]:

المكون الفرعي 2.1. تحسين مرونة سلسلة قيمة مصايد الأسماك من أجل الوصول إلى سبل عيش مستدامة (حوالي 35.7 مليون دولار أمريكي). ويهدف هذا المكون الفرعي في المقام الأول إلى دعم الإجراءات الرامية إلى تحسين إنتاج مصايد الأسماك وجودتها عن طريق الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتحسين المرونة المناخية والوصول إلى الأسواق، وبالتالي المساهمة في استعادة سُبل العيش ذات الصلة بقطاع مصايد الأسماك وخلق الفرص الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والمواد، والأعمال والخدمات وتكاليف التشغيل. تحسين الفرص الاقتصادية، اذ سيساهم هذا المكون الفرعي في أجندة الأمن الغذائي من خلال زيادة دخل الأسرة للمستفيدين من شراء المواد الغذائية. وكذلك من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات (مثل الثلج، وتكنولوجيا البحث عن الأسماك) لصيد الأسماك، والبنية التحتية والدعم اللوجستي (على سبيل المثال، تجديد مواقع الإنزال المتضررة، وتحسين التخزين والحفظ، وتحسين مرافق المعالجة) والوصول إلى السوق، فهذا المكون الفرعي يهدف إلى تعزيز توافر المنتجات السمكية وتحسين جودتها للاستهلاك المحلي والتصدير. زيادة الوعي بالفوائد الغذائية للأسماك و / أو التوجيه بشأن الاستخدام بما في ذلك تنويع الأنظمة الغذائية، ويهدف هذا المكون الفرعي أيضًا إلى تعزيز الطلب المحلي واستهلاك المنتجات السمكية. كما سيعمل المكون الفرعي على تطوير البنية التحتية الرئيسية بما في ذلك تحسين مواقع الإنزال والمزادات، وسلسلة التبريد، وتعزيز التفاعل الترويجي وشبكات التواصل بين الصيادين، ومعالجي الأسماك الصغيرة والأصغر، وتجار الجملة، وتجار التجزئة لتحسين الوصول إلى الأسواق في المناطق

[1] يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا تقييمًا ومشاورات مع أصحاب المصلحة الذين سيقدمون مدخلات لتحديد مجالات أخرى مثل المستفيدين والأهداف الأخرى، والشركاء المنفذين للأنشطة المختلفة، ونطاق المنح الصغيرة والدعوة لتقديم مقترحات، وما إلى ذلك.

الساحلية المستهدفة. وسيدعم أيضًا تطوير وتعزيز نظام إدارة المعلومات الرقمية لتوفير معلومات التسعير في الوقت الفعلي في الأسواق المختلفة للمنتجات السمكية ولإرسال الإنذارات المبكرة بالطقس إلى الصيادين ومجتمعات الصيد لتحسين مقاومة المناخ في المجتمعات الساحلية. وسيسهل هذا المكون الفرعي أيضًا الشراكة مع جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة في تصميم برامج التدريب وتنمية قدرات الصيادين المرتبطة بالسوق والشركات الصغيرة والأصغر (مع التركيز على الأعمال التي تقودها النساء) في قطاع مصايد الأسماك لتعزيز فرصهم الاقتصادية.

اختيار المناطق المستهدفة: يتم تنفيذ المشروع في المناطق الساحلية التي تعتبر من أولويات الأمن الغذائي الإنساني / أعمال مصايد الأسماك على النحو التالي:

- IPC، المرحلة 4، المحافظات / المديريات / النواحي - أولوية عالية؛ محافظات المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - الأولوية (يرجى ملاحظة أنه بالنسبة لأنواع معينة من الأنشطة، مثل المساعدة الغذائية الطارئة، يكون الهدف هو جميع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد سواءً في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المحافظات / المديريات / النواحي)

- المحافظات / المديريات / النواحي التي بها عدد كبير من النازحين داخليًا.
- المديريات التي بها عدد قليل من الشركاء العاملين أو الحاليين و / أو المناطق التي لم تتم تلبية الاحتياجات / فجوات الاستجابة في تدخلات الإنتاج السمكي المستدامة.
- المحافظات / المديريات / النواحي التي تلبي معايير الضعف الأخرى على النحو المحدد من قبل السلطات أو المجتمع أو أصحاب المصلحة المعنيين.
- المحافظات / المديريات التي يسهل الوصول إليها. يجب الوصول إليها بدون مخاوف أمنية من حدوث أية الاشتباكات.
- عدد الصيادين والقوارب وجمعيات الصيادين والتعاونيات.
- عدد مواقع الإنزال وحالة البنية التحتية والاحتياجات.
- القطاع الخاص وإمكانية تطوير سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق بما في ذلك الصادرات.

- بالنسبة لأموال المشروع المقترحة في إطار المكونين الفرعيين 2.1 و 2.2، يعتمد تحليل استهداف المحافظات على كثافة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذين يطبقون مناطق مؤشر الاستغاثة في التصنيف المتكامل للأمن الغذائي [2](IPC) المصنفة على أنها إما المرحلة 3، المرحلة 4، والأشخاص الذين هم في حاجة ماسة (PIN) لمراحل مؤشر ضائقة التغذية 3،4 و 5 (عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظة / المديرية وحصتهم من إجمالي السكان في نفس المنطقة)؛ مؤشر الشدة الذي يتكون من مؤشر الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المراحل 3،4 و 5 (عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المحافظة / المديرية ,ونسبتهم من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي) مع الأخذ في الاعتبار متوسط كليهما. وبالنسبة لمؤشر سوء التغذية PIN الذي يتكون من مستوى وكثافة السكان الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة. داخل الحكومة / المديريات المستهدفة (السكان الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة في المحافظة / المديرية ونسبتهم من إجمالي السكان في نفس المنطقة)، ومؤشر الشدة الذي يتكون من مؤشر (عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة في المحافظة / المديرية ونسبتهم من إجمالي السكان المحتاجين للمساعدة بشكل عاجل) مع الأخذ في الاعتبار متوسط كل من الخطورة والشدة. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين معايير أخرى أيضًا في التحليل، بما في ذلك إمكانية الوصول، وعدد مجتمعات مصايد الأسماك ومواقع الإنزال، وتوافر القطاع الخاص / تطوير سلسلة القيمة، إلخ.

- المحافظات الساحلية اليمنية تشمل حجة وتعز والحديدة وعدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت وسقطرى والمهرة. وعند تطبيق مخاطر الأمن وإمكانية الوصول، تم استبعاد محافظات حجة والحديدة وأبين لأن المشروع لا يتم تنفيذه في ظروف الطوارئ. أما القطاع الخاص بما في ذلك تشغيل المصانع والشركات، فهو محدود في أبين وسقطرى. إضافة إلى ذلك، فإن ربط وتعبئة استثمارات القطاع الخاص في القطاع الخاص يتطلب قراراً سياسيًا قويًا ليكون على أعلى مستوى في الحكومة وتنسيق قوي للشريك المنفذ مع الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى المسؤولة عن تنمية القطاع الخاص وترويج الصادرات. وهذا ما سيعيق التنفيذ بالكامل.

[2] مؤشر انعدام الأمن الغذائي مأخوذ من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) -IPC ؛ ومؤشر السكان في الاحتياجات مأخوذ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

- مراجعة بيانات IPC بشأن كثافة أمن التغذية (فئات 3 و 4)، وشدة التغذية وكذلك التأثير على إمكانات الإنتاجية (عدد مجتمعات مصايد الأسماك ومواقع الإنزال، وتوافر القطاع الخاص / تطوير سلسلة القيمة) فإنه يُوصى بتضييق نطاق الاستهداف في محافظات عدن وحضرموت وشبوة والمهرة. ومع ذلك، فقد تمت التوصية أيضًا بإدراج لحج حيث تكون لجان المصايد قريبة جدًا من عدن بالإضافة إلى دمج مناطق شبوة مع حضرموت، والتي يمكن ربطها بتمرين التجميع الذي يربط مع تدخلات البرنامج في هذه المحافظات. وفيما يلي الجوانب الرئيسية المتعلقة بالمحافظات المختارة:

- محافظتا عدن وتعز (ولحج): تقع محافظة عدن على ساحل البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن، بينما تقع محافظتا تعز ولحج في مناطق الساحل الغربي، وهذه المناطق مشمولة بسبب احتياجها الأشد في العديد من القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد كبير من الجمعيات والتعاونيات ووكلاء المصدرين لمصايد الأسماك. علاوة على ذلك، تتمتع هذه المناطق بتنوع بيولوجي ساحلي وبحري فريد، وقيمها الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، مثل مضيق باب المندب، والبريقة، وخور عميرة، ورأس العارة، إلخ.

- محافظتا حضرموت والمهرة (وشبوة): هذه المناطق لديها أشد الاحتياجات في قطاعات متعددة، وتتركز معظم جمعيات / تعاونيات الصيادين والقطاع الخاص في هذه المناطق. ومحافظة شبوة مستهدفة في إطار برنامج **FSRRP**، وهذا من شأنه أن يخلق تآزرًا بين تدخلات البنك الدولي المختلفة.

(أ) **دعم المنح الصغيرة** لأسر الصيادين والمشاريع الصغيرة والأصغر العاملة في سلسلة قيمة صيد الأسماك في أنشطة مثل استعادة إنتاج مصايد الأسماك الحرفية، وإصلاح القوارب والمحركات، وتطوير مرافق تخزين أفضل على متن القوارب للمصيد الطازج، والحد من خسائر الصيد بعد الحصاد، وشراء تقنيات الصيد الحديثة (مثل وحدات الملاحة عبر نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وأجهزة البحث عن الأسماك)، وتوفير سترات النجاة (لزيادة السلامة للصيادين المستهدفين في البحر)، وتجهيز الأسماك وتعبئتها وحفظها وتسويقها. حيث سيتم تقديم الدعم فقط لأنشطة الصيد التي لا تسهم في ممارسات الصيد المدمرة والصيد غير المشروع وصيد الأنواع المحمية. و سيستهدف هذا النشاط 9000 مستفيد مباشر و 52000 مستفيد غير مباشر. وسيقود هذا النشاط الشريك المنفذ، وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEP).

(ب) **فرص ريادة الأعمال وتنمية الأعمال التجارية للنساء** في سلسلة القيمة السمكية التي تهدف إلى استعادة أو تأسيس سبل عيشهن وتطوير وتعزيز مشاريعهن الخاصة لا سيما في مجال تجهيز الأسماك وتعبئتها وتسويقها لتحسين إدرار الدخل وسبل العيش وتعظيم منافعها ضمن سلسلة القيمة. حيث سيحدد هذا النشاط بشكل استشاري فرص ريادة الأعمال المقبولة اجتماعيًا للإناث في المناطق المستهدفة للمشروع ولديه تدابير لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي المحتمل المرتبط بمشاركة النساء في قطاع يهيمن عليه الذكور. وسيستهدف هذا النشاط 4000 امرأة. وسيقود هذا النشاط الشريك المنفذ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEP مع التدريب المقدم من خلال مراكز التدريب المهني والتعليم الفني (TVET). كما ستشارك أيضًا جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة على المستويين المحلي والوطني في تطوير وتقديم وحدات التدريب وتنمية القدرات وإنشاء أعمال لشبكات الأعمال للوصول إلى الأسواق، وتحسين جودة المنتجات السمكية وقيمتها، وتبادل المعلومات حول الصيد الجيد الممارسات، والوصول إلى المدخلات ذات الصلة، وتسعير المنتجات السمكية في الأسواق المختلفة، وإنشاء روابط تجارية بين هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتجار الجملة وتجار التجزئة الأكبر. وقد أعرب القطاع الخاص، بما في ذلك مصدرو الأسماك، عن اهتمامهم بالمشاركة في المشروع في هذه الجوانب حيث يستفيدون من الأسماك المنتجة بشكل مستدام وضمان جودة الأسماك التي تعتبر بالغة الأهمية للتصدير.

(ج) **استعادة وتطوير الأصول السمكية الرئيسية (البنية التحتية والتكنولوجيات)**، بما في ذلك تحسين مواقع الإنزال، وتوفير مرافق التخزين المبردة الثابتة والمتنقلة، واستخدام التكنولوجيا النظيفة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لإنتاج الثلج وتوليد الطاقة لمرافق التخزين البارد، ونظام المعلومات الرقمية عن الأسعار في الأسواق المختلفة والقدرة على إرسال الإنذارات المبكرة بالطقس إلى مجتمعات الصيد. حيث سيضمن هذا النشاط فرصًا للمستفيدين للمشاركة في الأعمال المدنية التي من شأنها أن توفر لهم دخلًا إضافيًا قصير الأجل. وستكون تصميمات البنية التحتية مقاومة للمناخ خاصة من الفيضانات المحتملة والفيضانات وتراكم الرمال، وستتوفر للمستفيدين ذوي القدرات المختلفة للوصول إليها. كما سيضمن المرافق الصحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وأنظمة إدارة النفايات الصلبة والسائلة على مستوى المنشأة. وسيؤدي هذا النشاط إلى تطوير 10 مرافق متكاملة على الأقل وسيفيد 10000 صياد و 1400 بائع بالمزاد والتجار والمشترين بشكل مباشر و 69000 مستفيد غير مباشر. وسيقود هذا النشاط الشريك المنفذ، مشروع الأشغال العامة (PWP). كما ستقوم الهيئة العامة للاصطياد (GAF) باستضافة وصيانة نظام المعلومات الرقمية. وسيقوم النظام بـــــــ (1) بتوفير معلومات التسعير في الأسواق المختلفة للصيادين وغيرهم من الفاعلين الاقتصاديين على طول سلسلة القيمة لتحسين الوصول إلى المعلومات لجميع المعنيين في قطاع مصايد الأسماك؛ (2) إرسال تحذيرات مبكرة عن الطقس إلى الصيادين ومجتمعات الصيد لتحسين مقاومة المناخ في المجتمعات الساحلية.

(د) **بناء القدرات والتدريب**. يشمل ذلك ثلاثة أنشطة فرعية وسيستهدف الرجال والنساء على حدٍ سواء:

I. **بناء قدرات جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك من أجل تحسين الخدمات.** يوفر هذا النشاط الدعم الفني والمالي لتحسين تقديم الخدمات والإدارة لعدد مختار من جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك في المحافظات المستهدفة بالمشروع. وسيشمل التدريب إدارة جمعيات مصايد الأسماك / التعاونية، والإنتاج المستدام لمصايد الأسماك الطبيعية، وتجهيز الأسماك وتخزينها بما في ذلك إدارة خسائر ما بعد الحصاد، والتسويق، وإمدادات المعدات والخدمات، والائتمان والخطط المالية، والخدمات الاجتماعية، وإدارة مناطق الصيد و الحصص. وسيقود التدريب مراكز التعليم الفني والتدريب المهني ولكنه سيشمل أيضًا خبراء مصايد الأسماك من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص (مثل المؤسسات المالية ومصدري الأسماك، إلخ). ويستهدف هذا التدريب 175 شخصًا.

II. **تدريب الصيادين وغيرهم من أعضاء المجتمعات الساحلية ذات الصلة على ممارسات الصيد المستدامة والجوانب المرتبطة**. يعزز هذا النشاط معرفة الصيادين بالآثار طويلة المدى لتغير المناخ وما يرتبط بها من تغير محتمل لمعيشتهم، وممارسات الصيد المستدامة بحيث يمكن للنظام البيئي البحري أن يتحمل الصدمات المتعلقة بالمناخ، واستخدام التقنيات المتقدمة (مثل نظام تحديد المواقع العالمي)، وصيانة القوارب والمعدات، إدارة ومراقبة جودة المصيد الطازج، والحفاظ على الموائل الرئيسية المهمة للحفاظ على تنوع الأسماك ومناطق تكاثرها، والتدريب على أنشطة المنبع والمصب لسلسلة قيمة مصايد الأسماك، مثل الحفاظ على شباك الصيد، والتنظيف، والتجهيز، والتعامل مع المنتجات السمكية باستخدام التدابير الصحية والصحية المناسبة، والطرق المناسبة لتجفيف وتعبئة الأسماك. وسيستهدف هذا التدريب 14000 مستفيد. وستشارك جمعيات وغرف الأعمال ذات الصلة على المستويين المحلي والوطني في تطوير وتقديم بعض برامج التدريب المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة، والحفاظ على النظافة والجوانب الصحية لمناولة المنتجات السمكية ومعالجتها وتعبئتها لتعظيم قيمها السوقية. وكما ذكر أعلاه، فقد أعربت جمعية مصدري الأسماك اليمنية عن اهتمامها بالشراكة مع المشروع في هذه الجوانب حيث تتأثر صادراتهم بالعديد من هذه العوامل المتعلقة بممارسات الصيد المستدامة والحفاظ على جودة المصيد.

III. **خلق الوعي بالفوائد الغذائية للأسماك وإرشادات حول استخدام الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين**. يدعم هذا النشاط تطوير مواد خلق الوعي والاضطلاع بحملات توعية تستهدف 87500 مشارك في سلسلة قيمة مصايد الأسماك و500000 شخص إضافي مستهدف من خلال زيادة الوعي من خلال مختلف وسائل الإعلام البعيدة مثل الاذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

المكون الفرعي 2.2. تم تطوير نظم الحوكمة والمعرفة من أجل الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك والقدرة على التكيف مع المناخ (حوالي 0.34 مليون دولار أمريكي). ويهدف هذا المكون الفرعي إلى تطوير أنظمة الحكم المحلي والمعرفة لإدارة مصايد الأسماك بشكل فعال وضمان المرونة المناخية التي تتوافق مع استراتيجية قطاع مصايد الأسماك في اليمن وستساهم في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في **RSGA**. كما سيقدم المساعدة الفنية والسلع والخدمات وتكاليف التشغيل في إنشاء وتحسين النظم المحلية وقدرات السلطات المحلية وجمعيات مصايد الأسماك والتعاونيات والمجموعات المجتمعية الأخرى التي لها دور في إدارة مصايد الأسماك وإقامة شراكات مع القطاع الخاص. وسيرتبط هذا المكون الفرعي ارتباطًا وثيقًا بنظام إدارة معلومات مصايد الأسماك على مستوى **RSGA** في إطار المكون 1 وبناء القدرات ذات الصلة. من المتوقع أن يشارك 270 موظفًا من التعاونيات والجمعيات والسلطات المحلية والهيئة العامة للمصايد (**GAF**) في عملية تخطيط إدارة مصايد الأسماك، و 20 موظفًا من الهيئة العامة للمصايد فيما يتعلق بجمع البيانات، و 30 موظفًا من التعاونيات في الخدمات الإرشادية وسيشارك 90 موظف من التعاونيات والجمعيات في بناء القدرات ذات الصلة بشكل مباشر. حيث سوف يدعم هذا المكون الفرعي كل من:

(أ) **تشكيل لجان إدارة مصايد الأسماك المحلية بقيادة الهيئة العامة للغابات والتي تكمل تنفيذ استراتيجيات وأنظمة المصايد المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية الأخرى**. حيث تعمل لجان الحوكمة المحلية هذه كمنصات تنسيقية واستشارية لأصحاب المصلحة (التي تضم ممثلين من سلطات مصايد الأسماك والصيادين وغيرهم من المشاركين في سلسلة القيمة والأوساط الأكاديمية وغرف وجمعيات الأعمال) وستراقب الالتزام بالمبادئ الرئيسية المهمة للإدارة الفعالة من مصايد الأسماك مثل تنظيم جمعيات وتعاونيات مصايد الأسماك لتقديم خدمات عادلة لأعضائها، وممارسات الصيد المسؤولة وإدارة المصايد المجتمعية. وسيتم تحديد عضوية الممثلين في اللجنة ومبادئ الإدارة الرئيسية من خلال عملية مشاركة المواطنين وسيتم تضمينها في دليل عمليات المشروع.

(ب) **وضع الطرق لجمع البيانات ورفع التقارير المنتظم عن مصايد الأسماك في ظل قدرات محدودة.** ان الجمع المنتظم لبيانات مصايد الأسماك مهمًا لاتخاذ قرارات الحكم على المستوى المحلي وأيضًا للمساهمة في إعداد التقارير الإقليمية. ونظرًا لمحدودية القدرات والوصول، فإن استخدام مؤشرات بيانات مصايد الأسماك المبسطة سيساعد في تقييم التحديات التي تؤثر على القطاع والوضع البديل للأرصدة السمكية. سيتم تدريب أفراد المجتمع على جمع البيانات وتعويضهم مما يساهم في زيادة دخلهم.

(ج) **دراسة عن تنويع قطاع مصايد الأسماك وتطوير نموذج أعمال**. يعالج تنويع قطاع مصايد الأسماك تحديات مثل الاستغلال المفرط لمصايد الأسماك، والقيود الحالية على الوصول إلى مناطق الصيد بسبب ارتفاع مخاطر الصراع والقرصنة والاستجابة للصدمات المناخية. اذ سيجري المشروع دراسة لتقييم الجهود السابقة والفرص والجدوى والمدخلات اللازمة لتنويع القطاع وتطوير نموذج أعمال للاستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل. وستسهم نتائج الدراسة أيضًا في خطة إدارة مصايد الأسماك.

(د) **وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك على المستوى المحلي تستجيب للاحتياجات قصيرة الأجل للقطاع والمستفيدين في ظل السياق الإنساني الحالي ولتطوير احتياجات القطاع على المدى المتوسط والطويل.** حيث تضمن خطط الإدارة هذه أيضًا استخدام الموارد الشحيحة لقطاع مصايد الأسماك بشكل أفضل واستهدافها للحد من التداخل المحتمل للتدخلات والاستثمارات وخلق التكامل. ويستخدم الدليل من تقييم مخزون مصايد الأسماك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة والدراسات الأخرى ذات الصلة التي أجريت مؤخرًا بما في ذلك دراسات سلسلة قيمة مصايد الأسماك التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتشخيص القطاعي من قبل منظمة الأغذية والزراعة والتي تم الانتهاء منها مؤخرًا، والاستثمارات الجارية والمخطط لها من مختلف شركاء التنمية. كما سيدعم المشروع تطوير وتجريب خطتين إداريتين وسيضمن أنهما مطلعتان على المناخ. وسيتم تطويره باستخدام مناهج تشاركية، ولا سيما استشارة الوزارات والإدارات التنفيذية ذات الصلة، وشركاء التنمية، والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وغرف وجمعيات القطاع الخاص، والاستفادة من لجان حوكمة مصايد الأسماك المحلية التي ستقوم بمراقبة تنفيذ الخطة، وتنسيق الدعم لتطوير قطاع مصايد الأسماك بشكل فعال في المناطق المستهدفة، وإجراء التحديثات للاستجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة وتبادل المعرفة.

3) **المكون 3. إدارة المشروع، والمتابعة والتقييم وإعداد التقارير (حوالي 3.64 مليون دولار أمريكي).** يشمل هذا مكونين فرعيين:

المكون الفرعي 3.1. إدارة المشروع ومراقبته وتقييمه وإعداد التقارير من قبل الهيئة (حوالي 0.35 دولار أمريكي). ويشتمل هذا المكون الفرعي على المساعدة الفنية والتدريب وتكاليف التشغيل والسلع لـ **PERSGA** لإدارة المكون الإقليمي الذي يتضمن المعايير الفنية والائتمانية والبيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك أيضًا تنفيذ أنشطة الاتصال الجارية لزيادة الوعي بمروع التنمية السمكية المستدامة **SFISH** والتقدم المحرز في التنفيذ، ويضمن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة على مستوى **RSGA** وتطوير والحفاظ على آلية التظلم (**GM**). وتقوم الهيئة أيضا بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان التنفيذ المشترك لجمع بيانات المصايد وإعداد التقارير وبناء القدرات ذات الصلة على المستوى القطري. كما تدعم تنفيذ أنشطة التواصل الجارية لزيادة الوعي بالبرنامج والتقدم المحرز في تنفيذه.

المكون الفرعي 3.2. إدارة المشروع، والمتابعة والتقييم والإبلاغ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حوالي 3،29 دولار أمريكي). ويشمل هذا المكون المساعدة الفنية والتدريب وتكاليف التشغيل والمواد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التنفيذ الوطني لمكون اليمن بما يضمن المعايير الفنية والائتمانية والبيئية والاجتماعية. ويشمل ذلك أيضًا تنفيذ أنشطة الاتصال المستمرة لزيادة الوعي بالمشروع والتقدم المحرز في التنفيذ لضمان المشاركة الفعالة للمواطنين. حيث يعمل هذا المكون الفرعي على تطوير وتنفيذ وإدارة مراقبة وتقييم الاستثمارات على المستوى القطري، وتبادل المعلومات والنتائج في جميع أنحاء المنطقة. كما تدعم تنفيذ أنشطة الاتصال الجارية لزيادة الوعي بالبرنامج والتقدم المحرز في تنفيذه. يمول هذا المكون أيضًا إنشاء نظام للمراقبة والتقييم (M&E) ونظام معلومات الإدارة (MIS)، وآلية مراقبة طرف ثالث (TPM) وإنشاء والإبقاء على آلية التظلم GM. ومن المتوقع تعزيز المتابعة والتقييم باستخدام مبادرة التمكين الجغرافي للرصد والإشراف (GEMS)[3] لجمع البيانات في الوقت الفعلي والإبلاغ عنها وإدخالها في أنظمة المراقبة والتقييم ونظام معلومات الإدارة عن طريق إجراء تقييم إضافي صارم للأثر، لتقييم مدى الملاءمة و تأثير تدخلات المشروع.

يقوم المشروع عبر جميع المكونات بدمج الوعي بفيروس كوفيد -19 والتدابير الوقائية في الورش التدريبية وحملات التوعية المخطط لها للمستفيدين، بالإضافة إلى توفير المواد الاستهلاكية الضرورية مثل الأقنعة ومعقمات اليدين. كما تتبع أنشطة رفع مستوى الوعي والتدريب التدابير الاحترازية الموضحة في بروتوكولات ورشة العمل / التدريب، وكذا المبادئ التوجيهية الوطنية بما في ذلك الإنفاذ والحفاظ على التباعد الاجتماعي أثناء أنشطة المشروع. ويتم إجراء الأنشطة التي تتطلب وجود المستفيدين من المشروع مثل الاستشارات والتدريب وما إلى ذلك في مواقع وأوقات مناسبة لكل من الرجال والنساء.

[3] تمكّن طريقة GEMS فرق المشروع من استخدام أدوات مفتوحة المصدر للتجميع الميداني للبيانات الرقمية المنظمة التي تغذي تلقائيًا نظام الرصد والتقييم المركزي ونظام المعلومات الإدارية (MIS). سيسمح نظام GEMS أيضًا بإنشاء منصة رقمية للإشراف عن بعد، والرصد البيئي والاجتماعي في الوقت الفعلي، ورسم خرائط المحفظة للتنسيق مع العمليات الأخرى ذات الصلة في المنطقة.

2. مخاطر المشروع الرئيسية

تشمل مخاطر المشروع الرئيسية في إطار **المكون 2** المخاطر البيئية والاجتماعية الجسيمة - لا سيما انتشار جائحة كوفيد19 والفيضانات في الأجزاء الغربية من البلاد؛ وتقلبات أسعار الصرف والزيادات في أسعار الوقود / النقص في جميع أنحاء البلاد. كما تشمل المخاطر السياسية والأمنية التدخل المحتمل في الأنشطة المتعلقة بالمشروع والذي يمكن أن يؤدي إلى تأخير المشروع. علاوة على ذلك، قد تؤدي التوترات الأمنية والسياسية وكذلك النزاعات المسلحة إلى التعليق المؤقت أو إعادة تخصيص أنشطة المشروع. وستواصل الوكالات المتلقية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والشركاء المنفذون وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وكذلك مشروع الأشغال العامة (SMEPS و PWP) بمراقبة الوضع واتباع تدابير التخفيف المناسبة. وتشمل مخاطر الاقتصاد الكلي نقص الوقود إلى جانب احتمال انخفاض قيمة الريال اليمني. لهذا فيمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار المواد الغذائية ويثير مخاوف من أن الخدمات الرئيسية بما في ذلك تعريض الجهود الطبية لمكافحة كوفيد19 للخطر. حيث تشمل المخاطر التشغيلية التفشي العالمي لـ كوفيد19 وتأثيراته على أنشطة المشروع بما في ذلك إجراء مشاورات عامة واسعة النطاق لخطر العدوى.

سيتم تقييم وفحص خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بكل مشروع فرعي بحثًا عن المخاطر الاجتماعية والبيئية ومخاطر OH، من قبل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (ESMP) وتطوير الأنشطة المطلوبة للتخفيف من هذه المخاطر من خلال خطة التخفيف بما يتماشى مع سياسات ومعايير البنك الدولي WB ESF المحدثة وسياسات ومعايير الحماية الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضمان المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة والشركاء وفقًا لدورة البرنامج أو المشروع التي تشمل التخطيط المبكر وتحديد المشكلات وتصميم المشروع أو البرنامج. حيث تتيح المشاركة والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة قبول المشروع بسهولة وملكية المجتمع المحلي وتمكين الاستدامة الاجتماعية والبيئية واستدامة الصحة والسلامة المهنية وتقاسم المنافع. وسيؤدي ذلك إلى المشاركة الكاملة وتحقيق نتائج ومخرجات المشروع بدعم من جميع أصحاب المصلحة وتقليل الخلافات والصراع ودعم حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية والبيئية في نفس الوقت. كما يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بأنَّ تحليل أصحاب المصلحة والتشاور مع أصحاب المصلحة و المجموعات المتأثرة والمهتمة وخطة المشاركة، يتم تنفيذها بشكل فعال وكافٍ في دورات المشروع.
تهدف خطة ESP إلى ضمان مشاركة أصحاب المصلحة، والمشاركة الكاملة، وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، والإفصاح عن المعلومات لجميع أنشطة المشروع لمعالجة أي مخاطر محتملة بنجاح، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

I. التأثيرات المتعلقة بالمخاطر الاجتماعية، وتغطي:

- الآثار المتعلقة بسوء الاستهداف وانعدام الشفافية والتمييز ضد الفئات المهمشة؛ والفساد في اختيار المستفيدين من المشروع؛
- آثار العمى الجنساني (تجاهل الاختلاف بين الجنسين)، والعنف القائم على نوع الجنس، والاعتداء والاستغلال الجنسيين المرتبط عادة بالأحداث الكارثية؛
- الآثار السلبية المتعلقة بالتمييز ضد النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أثناء اختيار المستفيدين من المشروع؛
- التأثير المرتبط بحيازة الأراضي، أو التأثيرات على استخدامها، أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي والوصول إليها
- الآثار المرتبطة بتدفق اليد العاملة؛
- الأثر المتعلق بنقص المشاورات مع المستفيدين والمتضررين والمهتمين؛
- الآثار المتعلقة بنقص حماية القوى العاملة (مثل عمل الأطفال و / أو العمل القسري)، حيث قد يعمل الأطفال في اليمن بسبب الحاجة الكبيرة للمال بين الأسر الفقيرة؛ و
- الآثار المتعلقة باندلاع الصراع والنزاعات الاجتماعية بسبب عدم مراعاة احتياجات ومصالح مختلف أصحاب المصلحة وسوء إدارة موارد المياه واستخدامها وحقوق الملكية.
- الآثار المرتبطة بالتقاسم غير المتكافئ للمنافع من مصايد الأسماك المحسنة أو الإدارة المستدامة للموارد بين أعضاء المجتمعات الساحلية.

II. المخاطر البيئية، متضمنة:

(أ) آثار الاستخدام المفرط وسوء الإدارة على التربة وموارد الأرض؛
(ب) الآثار المتعلقة بالنفايات الصلبة التي ينتجها العمال (القمامة والأكياس البلاستيكية) والتي تتراكم وتلوث البيئة؛ و
(ج) الصحة والسلامة المهنية (OHS)؛
(د) المخاطر الأمنية ومخاطر متفجرات مخلفات الحرب.

III. مخاطر الصحة والسلامة المهنية والمجتمعية وتشمل:

(أ) الآثار المترتبة على صحة المجتمع وسلامته فيما يتعلق بأنشطة المشروع أثناء التنفيذ، و كورونا، والانفجارات المحتملة بسبب مخلفات الحرب؛

(ب) الآثار المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية للمجتمع مثل الحوادث أثناء التنقيب، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بمتفجرات مخلفات الحرب، والقطع، والكسر، والمحاجر، ونقل الأحجار ... إلخ؛

للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع (ESMPs) مشتملة على بنود العقد للمقاولين.

وكخلاصة، يعتمد هذا المشروع على الخبرة السابقة من SPCERP, FSRRP,YECRPويجدد خطة إشراك أصحاب المصلحة SEP وفقًا لتحديث البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاستفادة من الخبرة الموجودة وتحسين المشاركة التشاورية مع مختلف المستفيدين مثل المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، للحد من المخاطر الاجتماعية والبيئية وكذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية؛ وتعزيز المشاورات المستمرة مع اللجان المجتمعية والمجموعات المتضررة خلال جميع دورات المشروع.

تشير مبادئ تحديد دورة المشروع الفرعي وتطويرها وإدارتها إلى أن المجتمعات تشارك منذ البداية في مرحلتي الاختيار والتصميم، وحتى مرحلة إغلاق المشروع مع نشر نسخ مطبوعة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وآلية معالجة المظالم وغيرها. ولإشراك المجتمعات وتقليل المخاطر المحتملة للنزاعات بين أصحاب المصلحة على المشاريع الفرعية، تم وضع معيار اختيار دقيق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة. وفي حين يتم وضع مجموعة موضوعية من المعايير، ومؤشر الاستغاثة الوطني القائم على البيانات، فإن المجتمعات مدعوة أيضًا للمشاركة على مستوى البلديات للانخراط في تحديد أولويات المشاريع المجتمعية وتحديد المستفيدين.

يجب أن تُلبّي المشاريع الفرعية الاحتياجات الأساسية وفقًا للفقر واحتياجات الخدمة التي تم تقديمها في المؤشرات الوطنية. إذ تعطى الأولوية للمجتمعات الفقيرة. بالإضافة إلى البيانات المقدمة من خلال المؤشرات الوطنية، تتم استشارة مجموعات المجتمع لتحديد من سيستفيد من المشاريع الفرعية، وبهذه الطريقة يشارك أصحاب المصلحة أنفسهم في اختيار وقرار من يستفيد من المشاريع الفرعية.

3. السياسة والمتطلبات القانونية

متطلبات البنك الدولي لإشراك أصحاب المصلحة:

يشتمل الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي على المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) - "مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات" (المعيار البيئي والاجتماعي 10)، والتي تدرك "أهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين الجهة المقترضة وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي للممارسات الدولية الجيدة ". ويؤكد المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) على أن المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة يمكن أن تحسن بشكل كبير الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزز قبول المشروع، وتساهم بشكل كبير في التصميم والتنفيذ الناجحين للمشروع.

أهداف المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) هي:

- إنشاء منهجية نظامية لإشراك أصحاب المصلحة من شأنها أن تساعد المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع؛
- تقييم مستوى اهتمام أصحاب المصلحة ودعم المشروع وتمكين آراء أصحاب المصلحة من أخذها في الاعتبار في تصميم المشروع والأداء البيئي والاجتماعي.
- تعزيز وتوفير الوسائل للمشاركة الفعالة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم؛
- ضمان الكشف عن معلومات المشروع المناسبة بشأن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، وأن تكون مفهومة، ويسهل الوصول إليها، وبطريقة وشكل مناسب.
- تزويد الأطراف المتأثرة بالمشروع بوسائل يمكن الوصول إليها وشاملة لإثارة القضايا والتظلمات والسماح للمقترضين بالاستجابة لهذه المظالم وإدارتها.

نطاق التطبيق:

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) على جميع المشاريع التي يدعمها البنك من خلال تمويل مشاريع الاستثمار.

ولغرض هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، يشير مصطلح "أصحاب المصلحة" إلى الأفراد أو المجموعات الذين: (أ) يتأثرون أو يحتمل أن يتأثروا بالمشروع (الأطراف المتأثرة بالمشروع)؛ و (ب) قد يكون لها مصلحة في المشروع (أطراف أخرى معنية).

المتطلبات:

يتطلب معيار البنك بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات (ESS10) أن تشارك الوكالة المنفذة للمشروع مع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع، والبدء في هذه المشاركة في أقرب وقت ممكن في عملية تطوير المشروع وفي إطار زمني يتيح إجراء مشاورات هادفة مع أصحاب المصلحة بشأن تصميم المشروع. حيث ستكون طبيعة ونطاق وتكرار مشاركة أصحاب المصلحة متناسبة مع طبيعة المشروع وحجمه ومخاطره وآثاره المحتملة. وسيشارك المشروع في مشاورات هادفة مع جميع أصحاب المصلحة. وسيزود أصحاب المصلحة بمعلومات ملائمة وذات صلة ومفهومة ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب، وسيتشاور معهم بطريقة مناسبة ثقافيًا، وخالية من التلاعب والتدخل والإكراه والتمييز والتخويف. كما ستقوم الوكالة المنفذة للمشروع بالحفاظ على سجل موثق لمشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عنه كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، بما في ذلك وصف أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم، وملخصًا للتعليقات الواردة وشرحًا موجزًا لكيفية أخذ التعليقات في الاعتبار، أو أسباب عدم حدوث ذلك. كما يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) أيضًا تطوير وتنفيذ آلية لمعالجة المظالم تسمح للأطراف المتأثرة بالمشروع وغيرهم بإثارة المخاوف وتقديم الملاحظات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع ومعالجة هذه المخاوف في الوقت المناسب.

4. ملخص موجز لأنشطة إشراك أصحاب المصلحة

تم تطوير خطة مشاركة أصحاب المصلحة هذه والإفصاح عنها قبل تقييم المشروع، كنقطة انطلاق لعملية مترابطة لتطوير استراتيجية وخطة أكثر شمولاً لإشراك أصحاب المصلحة. هذه الوثيقة هي أول تحديث ل SEP يتم تقديمه في 2 أبريل 2023 ، لتشمل بعض المشاورات العامة والمجتمعية التي أجريت منذ بداية المشروع. سيستمر إضافة المزيد من التحديثات مع مزيد من التفاصيل المقدمة إلى SEP أثناء تنفيذ المشروع.

4.1 تحديثات حول المشاورات العامة والمجتمعية

مرحلة تأسيس المشروع:

خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة التي أجريت في **16 مارس 2022** لخطة العمل المشتركة، قدم المستشارون معلومات شاملة حول المشروع (الهدف، المكونات، أثر المشروع، المخاطر / الآثار المحتملة، مصدر التمويل، ترتيب التنفيذ). كما تم توجيه الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) التابع للبنك الدولي ومعاييره ومتطلباته البيئية والاجتماعية (E&S) للمشاركين. حيث أن الهدف من الاستشارة هو تعريف أصحاب المصلحة بنطاق المشروع وتحديد الآليات المناسبة للتواصل والتشاور طوال فترة المشروع. على وجه الخصوص، تم مراجعة الوثائق البيئية والاجتماعية المطلوبة المعدة للمشروع مثل ESMF و SEP و LMP و ESCP للحصول على تعليقات من المشاركين لمزيد من التحسين. يمكن الاطلاع على تفاصيل ورشة العمل في الملحق 1 من هذه الوثيقة. وخلال المرحلة التالية من إعداد المشروع، سيتم تنفيذ أنشطة استشارية مختلفة مع المجتمع المحلي من خلال طرق مختلفة (مناقشات مجموعة التركيز، مقابلة متعمقة). وتُعد المناقشة الجماعية وسيلة فعالة للاستشارات لكونها تشجع على مشاركة ومناقشة الآراء والأفكار المتعلقة بالمشروع المقترح للحصول على التغذية الراجعة والتعليقات.

الاستشارات المحدثة (التحديثات حتى 2 أبريل 2023)

منذ بدء المشروع ، تم إجراء بعض المشاورات والاجتماعات على النحو التالي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة اجتماعات مع السلطات المحلية في عدن والشركاء المنفذين (PWP و SMEPs لمناقشة تنفيذ المشروع ومعايير الاختيار والتحديات والحلول المقترحة والمشاركة المستمرة مع أصحاب المصلحة.

SMEPS:

تم عقد اجتماعين ، أحدهما في حضرموت والآخر في عدن مع ممثلي الحكومة والسلطات المحلية لمناقشة أنشطة المشروع والمستفيدين المستهدفين والتحديات والتسهيلات والدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة لأصحاب المصلحة. ومن المقرر إجراء المزيد من المشاورات مع

المستفيدين المباشرين واللجان المجتمعية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الفترة المقبلة عندما تبدأ الزيارات الميدانية.

PWP:

أجرى مشروع الأشغال العامه عدة مشاورات شملت محافظات تعز وحضرموت والمهرة، مستهدفا أصحاب المصلحة في مواقع الإنزال السبعة. شارك ما مجموعه 683 شخصا في المشاورة (114 من الإناث و 569 من الذكور) في مشاورات PWP شملت السلطات المحلية واللجان المجتمعية والمستفيدين المباشرين وصيادي الأسماك. وتركزت المشاورات على أنشطة المشروع، وحددت بعض المخاطر البيئية والاجتماعية والمخاطر المتوقعة للصحة والسلامة المهنية وتدابير التخفيف منها، ونظام الآلية العالمية وقنواته لتلقي الشكاوى، والمناقشات مع المستفيدين لتحديد مخاوفهم وقضاياهم المتعلقة بالمشروع.

وكانت المخاوف الرئيسية لأصحاب المصلحة هي:

- عدم وجود لسان بحري (كاسر أمواج) يحمي المراكز والقوارب من التلف والتشقق خلال موسم الرياح السنوي (فصل الخريف).
- عدم وجود رصيف للقوارب وحاجز حماية في المراكز، وعدم كفاية الرصيف الحالي لاستيعاب جميع القوارب، وانخفاض مستوى الأمان من موسم الرياح في بعض المراكز الأخرى، مما يضطر الصياد إلى البحث عن أرصفة بعيدة عن منطقة المواطنين، مما يسبب تكاليف إضافية للصيادين من حيث النقل، ضياع الوقت.
- عدم وجود منصة لإنزال الأسماك للصيادين في بعض المراكز مما يسبب معاناة للصيادين في نقل الأسماك من القوارب إلى مركز الإنزال عبر الكثبان الرملية والصعود عكس ميل الشاطئ.
- التلوث الناتج عن مخلفات الصرف الصحي التي تصب في الأراضي المحيطة بالمراكز، وتمر بعض المراكز داخل أرض مركز الإنزال وتلوث الأسماك أثناء صعود الصيادين من القوارب إلى مركز الإنزال.

كما أعربت النساء اللاتي تمت استشارتهن عن شواغلهن التي يرد موجز لها على النحو التالي:

- عدم وجود صيادات في المناطق المستهدفة نظرا لصعوبة العمل نفسه والمجتمع الذي يعشن فيه ، إلا أن بعض النساء أبدين اهتماما بأن يصبحن صيادات أنفسهن إذا حصلن على الدعم والتدريب.
- الحاجة إلى بيئة عمل مناسبة معزولة عن الرجال، واقترحوا القيام ببعض الأنشطة التي يمكنهم العمل بها، مثل إنشاء قاعة خاصة للنساء تمارس فيها أعمال إعداد الأسماك وتمليحها وتقطيعها، أو إنشاء مصنع لتعليب الأسماك لتوفير فرص عمل لهن مع توفير بيئة عمل مناسبة.
- فيما طالبت بقية النساء بتوفير دورات تدريبية وفرص عمل في مجالات الحياة المهنية الأخرى غير مجال الأسماك كالخياطة والحناء وتصفيف الشعر وغيرها من الحرف.

يوجد تقرير مفصل في الملحق 3 والجدول أدناه مع قوائم مشاركة أصحاب المصلحة .

المحافظة	اسم المشروع	مجتمعات الصيادين المدعومة في إطار مشروع SFISH			الصيادين			المستفيدين المباشرين			اللجان المجتمعية			السلطات المحلية		
		M	F	المجموع	M	F	المجموع	M	F	المجموع	M	F	المجموع	M	F	المجموع
تعز	موقع انزال باب المندب	300	0	300	28	0	28	29	18	47	3	3	6	1	0	1
حضرموت	موقع انزال الشحر- الحامي	1200	0	1200	25	0	25	35	21	56	6	3	9	3	1	4
	موقع انزال – مدينة المكلا – روكب	557	0	557	4	0	4	27	23	50	5	2	7	3	0	3
	موقع انزال الديس -القرن	950	0	950	30	0	30	48	10	58	3	2	5	3	0	3
	موقع انزال الريضه وقصيعر	955	0	955	33	0	33	60	12	72	3	2	5	5	0	5
المهره	موقع انزال المسيلة -رخوت	300	0	300	55	0	55	62	10	72	6	0	6	3	0	3
	موقع انزال حصوين -صوقر	700	0	700	20	0	20	06	7	67	5	0	5	4	0	4
المجموع		4,962	0	4,962	195	0	195	321	101	422	43	12	31	22	1	23

5. تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم

يوفر المشروع مشاورات مع أصحاب المصلحة ويشارك جميع الفئات المستهدفة، من خلال تحديد الأفراد والمجموعات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين قد يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشروع. وتركز خطة إشراك أصحاب المصلحة SEP بشكل خاص على المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من أنشطة المشروع وكذلك الأفراد والجماعات والمجتمعات التي لديها اهتمام بالمشروع.

وبالتوافق مع أفضل طرق الممارسات، تطبق الوكالات المنفذة المبادئ التالية على أنشطة إشراك أصحاب المصلحة:

- *الانفتاح*. المشاورات العامة طوال فترة إعداد المشروع وتنفيذه سيتم إجراء دورة حياة المشروع بطريقة مفتوحة وخالية من التلاعب الخارجي أو التدخل أو الإكراه أو التخويف. كما يمكن الوصول إلى الأماكن بسهولة، ولن تتطلب تنقلات طويلة أو رسوم دخول أو تصريح دخول أولي.
- *الملائمة الثقافية*. سيحترم الشكل والتوقيت والمكان العادات والتقاليد المحلية.
- *حساسية الصراع*. النظر في الوضع المعقد لليمن والإشارة إلى المبادئ الإنسانية للحياد وعدم التحيز.
- *المشاركة المستنيرة والتغذية الراجعة*: سيتم توفير المعلومات وتوزيعها على نطاق واسع على جميع أصحاب المصلحة في شكل مناسب، وإتاحة الفرص لهم لتقديم التغذية الراجعة، وتحليل ومعالجة تعليقات أصحاب المصلحة ومخاوفهم.
- *الشمولية*. ستُشرك المشاورات جميع شرائح المجتمع المحلي، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأقليات وغيرهم من الأفراد المعرضين للخطر. وإذا لزم الأمر، ستقدم الوكالات المنفذة مساعدة لوجستية لتمكين المشاركين ذوي القدرات البدنية المحدودة وأولئك الذين ليس لديهم وسائل مالية كافية أو وسائل نقل محدودة من حضور الاجتماعات العامة التي ينظمها المشروع.
- *مراعاة النوع الاجتماعي*. وستنظم المشاورات لضمان المساواة بين الرجال والنساء في الوصول إليها. عند الضرورة، ستنظم الوكالات المنفذة اجتماعات منفصلة ومناقشات جماعية مركزة للنساء والفتيات والفتيان، وتشرك مُيَسرين من نفس جنس

المشاركين، وتوفر دعمًا إضافيًا لتسهيل وصول مقدمي الرعاية.

تركز خطة إشراك أصحاب المصلحة SEP على:

- تحديد المتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر أو الذين قد يتأثرون، والذين سيحتاجون إلى معلومات إضافية لفهم حدود تأثيرات المشروع.
- يمكن أن يساعد رسم خرائط مناطق تأثير المشروع وتحديد المجتمعات المتأثرة في منطقة جغرافية معينة في تحديد منطقة تأثير المشروع أو تحسينها.
- إشراك واستشارة المستفيدين من المشروع في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة وإعداد التقارير.
- تعزيز النهج التشاركي في جميع دورات المشروع من قبل كل مجتمع مختار مع أسر صندوق الرعاية الاجتماعية، والأسر الأخرى التي لديها نساء وأطفال حوامل ومرضعات.
- ضمان السرية والحماية الاجتماعية للمحرومين والنازحين والفئات المهمشة باستخدام آلية التظلم (GM) التي توفر فرصة للأشخاص المتضررين للإبلاغ عن أي مشاكل ومخاوف في السرية وإخفاء الهوية.
- تعميم حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والمشاركة الكاملة، والشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والاستدامة البيئية في جميع إجراءات المشروع؛ و
- بناء نظام إدارة معلومات قوي ومبتكر وشفاف (MIS) يعكس جميع الأنشطة، ويتم تنفيذه وفقًا لهوية ومقترح المشروع.

6. الأطراف المتأثرة

يجب أن تشارك الأطراف التي تتأثر مباشرة بأنشطة المشروع عن كثب في تحديد المخاطر وكذلك في صنع القرار بشأن تدابير التخفيف. وتشمل الأطراف المتأثرة المباشرة على سبيل المثال لا الحصر:

- الصيادون / أصحاب سفن الصيد.
- خدمات شراء المأكولات البحرية / مرافق التجهيز / مصايد الأسماك.
- وكالات إدارة مرافق المصايد العامة.
- النساء (بما في ذلك العاملات / سيدات الأعمال في موانئ الصيد؛ والعاملات في مزارع الاستزراع المائي / أُسر تربية الأحياء المائية؛ والإناث من الأسر المتضررة).
- مجتمعات الصيد.
- المجموعات الضعيفة الأخرى التي تشارك في الأنشطة التجارية في موانئ الصيد، وتعمل في مزارع تربية الأحياء المائية وأفراد المجتمع الذين يعيشون بالقرب من منطقة المشروع (معاقون، وفقراء / شبه الفقراء، والأسر التي لا أرض لها، والأقليات العرقية).
- المجتمعات الساحلية التي تعتمد بشكل أساسي في سبل عيشها على مصايد الأسماك والبيئة البحرية والموارد الطبيعية.
- النازحون داخليا.
- عمال المجتمع.
- المقاولين والموظفين والاستشاريين والعمال وفنيي الموقع الذين تم التعاقد معهم.
- الموظفون الميدانيون الذين يشاركون بشكل مباشر في الإشراف والمراقبة.
- المقيمون الذين يعيشون في و / أو حول منطقة المشروع المقترحة.

تشمل الأطراف المتأثرة بالمشروع أولئك الذين من المحتمل أن يتأثروا بالمشروع بسبب الآثار الفعلية أو المخاطر المحتملة على بيئتهم المادية أو صحتهم أو أمنهم أو ممارساتهم الثقافية أو رفاههم أو سبل عيشهم. يوضح الجدول 1 أدناه الأطراف المحتملة المتأثرة بالمشروع في مشروع (SFISH).

الجدول 1 - الأطراف المحتمل تأثرها في مشروع.(SFISH)

الأطراف المتأثرة من المشروع	وصف إرشادي	مجموعات محددة من المشاريع الأطراف المتضررة	الصلة بالمشروع	التأثيرات	طرق العمل

المستفيدون من المشروع	-الوكالات المنفذة والمحافظات ذات الصلة / وكالات المنطقة. - السلطات الإدارية المحلية على جميع المستويات. -المجتمع المحلي المقيم داخل و / أو حول مناطق المشاريع الفرعية. - الأشخاص الذين سيستفيدون من فرص العمل أو فرص العمل المتعلقة بالمشروع. -الفئات المحرومة / الضعيفة	- السكان المحليين. - صياد / صاحب مركب صيد. - خدمات مرافق شراء / تجهيز المأكولات البحرية / صيد الأسماك -وكالة إدارة مرافق الثروة السمكية. -العاملون بالمشروع في الاستزراع المائي وتجهيز المأكولات البحرية -مرافق الخدمات العامة (الاتصالات عن بعد، والطاقة، وإمدادات المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة حركة المرور) ؛ -العمال غير المهرة الذين سيشتركون في المشروع. -الجمعيات المهنية.	السلطات التشريعية والتنفيذية - ./ المنفذة - مهام الإشراف والمراقبة - من المتوقع أن يحقق المشروع فوائد بيئية واجتماعية على المدى الطويل من حيث: 1) تحسين البنية التحتية لمصايد الأسماك لزيادة كفاءة صيد الأسماك وتجهيز المأكولات البحرية؛ 2) توسيع الوصول إلى البنية التحتية الفنية لمصايد الأسماك؛ و 3) تحسين جودة المنتج. - سيوفر المشروع فرص توظيف أو فرص أعمال تجارية للمجتمع من خلال المشاركة في أنشطة البناء الخاصة بالمشروع.	-تتأثر إيجابياً -تأثيرات متوسطة.	- يجب أن تُبلَّغ بالتقدم المحرز في المشروع، والجدول الزمني للأعمال المدنية من خلال الاجتماعات وتقارير التقدم المحرز. -يجب أن تُبلَّغ بسير المشروع والجدول الزمني للأعمال المدنية من خلال الاجتماعات العامة والمعلومات المنشورة على المستويات المحلية. - يجب أن تُبلَّغ بسير المشروع والجدول الزمني للأعمال المدنية من خلال الاجتماعات العامة والمعلومات المنشورة على المستويات المحلية.
-المجتمع المحلي الذي يسكن حول مناطق المشروع.	- المجتمع المحلي المعرض للتلوث ومخاطر السلامة المرورية ومخاطر النوع الاجتماعي وغيرها.	- المقيمون الذين يعيشون في و / أو حول منطقة المشروع المقترح. - عمال المقاولات. - الصيادون / أصحاب قوارب الصيد. - مرافق شراء / تجهيز المأكولات البحرية / خدمة صيد الأسماك - النساء. - الفئات الضعيفة الأخرى (المعوقون، الفقراء، المعدمون)	- من المحتمل أن يتسبب المشروع في آثار بيئية واجتماعية سلبية على المجتمع المحلي في مناطق المشروع.	- متأثر سلبيا. - تأثيرات منخفضة إلى متوسطة.	- يجب أن تُبلَّغ بالتقدم المحرز في المشروع، والجدول الزمني للأعمال المدنية، وتدابير التخفيف وآليات معالجة المظالم من خلال الاجتماعات العامة والمعلومات المنشورة على المستويات المحلية وإجراء مناقشات مجموعة التركيز ((FGD مع النساء والفئات الضعيفة.

7. الأطراف الأخرى المُهتمّة

قد لا تواجه الأطراف المهتمة الأخرى تأثيرات مباشرة من المشروع. ومع ذلك، قد يعتبرون أو يدركون أن مصالحهم قد تأثرت بالمشروع، وبالتالي قد تؤثر على تنفيذ المشروع. وتشمل هذه الأطراف كل من:

- السلطات المحلية بما في ذلك المجالس المحلية.
- المشاريع الأخرى المحيطة والمستمرة في موقع المشروع الفرعي.
- المنظمات غير الحكومية المحلية الأخرى والمنظمات المجتمعية.

8. المحرومون / الضعفاء من الأفراد أو الجماعات

من المهم بشكل خاص فهم تأثيرات المشروع وما إذا كان قد يقع بشكل غير متناسب على المحرومين أو الضعفاء من الأفراد أو المجموعات. حيث يحتوي كل مشروع فرعي على عملية فرز لتحديد وتصنيف الفئات الأكثر ضعفًا والتي يجب أن تكون المستفيدين الأوائل وفقًا لمعايير أصحاب المصلحة والمتأثرين بشكل مباشر بالمشروع الفرعي. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بترسيخ مبادئه الشاملة للمعايير البيئية والاجتماعية ليس فقط على حقوق الإنسان، وعدم الإضرار بأحد، وتمكين المرأة، والإدماج الاجتماعي، ولكن أيضًا لإدراج الفئات الضعيفة والأقليات في لجنة المجتمع لضمان أن جميع الأشخاص المتأثرين لديهم أصوات وأنهم شاركوا بالتساوي. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه عن كثب مع اللجان المجتمعية لضمان أن تكون المشاركة في إشراك أصحاب المصلحة شاملة للمجموعات التالية:

- الفئات الأكثر ضعفاً والفقيرة التي تواجه انعدام الأمن الغذائي والفقر.
- صغار الصيادين اليدويين والتقليديين.

- النازحين داخليا؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة ومن يقوم على رعايتهم.
- الأقليات والقبائل.
- كبار السن؛
- أشخاص ذوي الإعاقة؛
- الأسر الفقيرة؛ و
- أرباب الأسر من الإناث والشباب والأطفال.
- النساء، ولا سيما الأسر التي تعولها نساء، أو الأمهات العازبات مع الأطفال القُصَّر / الأطفال المعالين.

9. برنامج إشراك أصحاب المصلحة

10. غرض وتوقيت برنامج إشراك أصحاب المصلحة

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضمان المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لأصحاب المصلحة والشركاء وفقًا لدورة البرنامج أو المشروع التي تشمل التخطيط المُبكّر وتحديد المشكلات وتصميم المشروع أو البرنامج. إذ تتيح المشاركة والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة قبول المشروع بسهولة وملكية المجتمع المحلي وتمكين الاستدامة الاجتماعية والبيئية واستدامة الصحة والسلامة المهنية وتقاسم المنافع. حيث سيؤدي ذلك إلى المشاركة الكاملة وتحقيق نتائج ومخرجات المشروع بدعم من جميع أصحاب المصلحة وتقليل الخلاف والصراع ودعم حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية والبيئية في نفس الوقت.

يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه تنفيذ تحليل أصحاب المصلحة وخطة المشاركة بفعالية وبشكل ملائم طيلة دورات المشروع.

11. مكونات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك أصحاب المصلحة:

(أ) **تحليل مشاركة أصحاب المصلحة:** ويتطلب إشراك مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية والمجتمعات ومشاركة كاملة من تخطيط المشروع حتى مرحلتي المراقبة والتقييم. حيث يساعد تحديد أصحاب المصلحة والمشاورات المبكرة مع المجموعات المستهدفة الأساسية في تحديد ممثلي مختلف أصحاب المصلحة للجان المجتمع في المستقبل. كما تغطي هذه العملية التشاور مع اهتمامات واحتياجات جميع مجموعات أصحاب المصلحة مع مراعاة الجنس والعرق والمجموعات المتأثرة المباشرة وغير المباشرة بالمشروع أو التدخل.

(ب) **خطة إشراك أصحاب المصلحة** اعتمدت على نتائج تحليل مشاركة أصحاب المصلحة والمشاورات التي تمت أثناء تقييم الحاجة لبعض المواقع ومرحلة التخطيط التي يتم تنفيذها في موقع المجموعات المستهدفة عندما تم تقييم الحاجة ، بما يتماشى مع الخطة القائمة على حقوق الإنسان والشاملة. النهج، القضايا الاجتماعية، الإعاقة، العمر، العرق. ان منهجية وخطة طرق إشراك أصحاب المصلحة حساسة وقابلة للتكيف مع المجموعات المستهدفة المختلفة أو المجتمعات المحلية المشاركة في المشروع، لضمان مشاركتهم النشطة ومشاوراتهم. إلى جانب ذلك فإن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يجب تعميمها وجعلها مركزية مثل النوع الاجتماعي، والشباب، وكبار السن، والمهمشين / النازحين داخليًا / مجموعات المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

تمت مناقشة مكونات المشروع المختلفة وأنشطة التنفيذ والمخاطر المحتملة وقضايا المراقبة بشفافية وإشراك مجموعات أصحاب المصلحة المحددة. و يتم انتخاب لجنة المجتمع مع مراعاة التنوع في إدراج الرجال والنساء والأطفال والفئات المهمشة.

(ج) **آلية تظلُّم أصحاب المصلحة (GM):** يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة قوية لأصحاب مصلحة ذات التزام أمام آلية الاستجابة لأصحاب المصلحة التي تدعم الأشخاص المتأثرين من المشروع وشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم للتعامل بشكل تعاوني مع المظالم والشكاوى المتعلقة بالمخاطر والخلافات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، التأثيرات والمعايير البيئية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بالمتابعة والرد الفوري على أي شكاوى في غضون فترة زمنية متفق عليها بين 15-30 يومًا من قبل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEPS ومشروع الأشغال العامة PWP..

حيث عيّن شركاء المشروع موظفين ذوي خبرة في مجالات الحماية والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والسرية، بالإضافة إلى الطرف الثالث المراقب (TMP) الذي يعمل على إعداد تقريره رُبع السنوي من المجتمعات المحلية.

لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه المنفذين بتعيين نقاط اتصال معنية بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لمتابعة ورصد آثار المشروع وحماية المجتمع والفئات المتضررة من التمييز بين الجنسين ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.
لدى الشركاء المنفذين نظام إبلاغ خاص بهم منفصل عن قضايا آلية التظلم التي تستخدم لاستقبال جميع أنواع الشكاوى أثناء التعامل مع الشكاوى الي تمر عبر قنوات مختلفة اعتمادا على نوع الشكوى وحساسيتها. ويتم تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهيًا (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو كتابيًا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. ويتمثل جزء رئيسي من آلية التظلم في المطالبة لفريق إدارة المشروع ومقاول البناء بالاحتفاظ بسجل للشكاوى و / أو الشكاوى المستلمة في مكاتب موقع المشروع المعني، وهذا يشمل الشكاوى من العمال.

يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائة على ضمان الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والسلوك الاجتماعي، وأن تدابير التخفيف يتم التعامل معها بشكل جيد وإعداد مسارات الإحالة للتعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية من العنف الجنسي من خلال مجموعات العمل المعنية بحماية المرأة في الشمال ومجموعة العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في الجنوب (يقودها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عضو في مجموعات العمل المعنية بحماية المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وكجزء من خطة العنف القائم على النوع الاجتماعي والسلوك الاجتماعي، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه على الإجراءات والمبادئ التوجيهية اللازمة لتقديم الدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والسلوك الجنسي، بما في ذلك من خلال التواصل مع الوكالات ذات الصلة / مجموعات فرعية (مثل اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان) مع مراعاة حساسية سياق كل حالة.
مزيد من التفاصيل مذكورة في خطة عمل العنف القائم على النوع الاجتماعي

مخطط 1: آلية تظلم أصحاب المصلحة والإغلاق

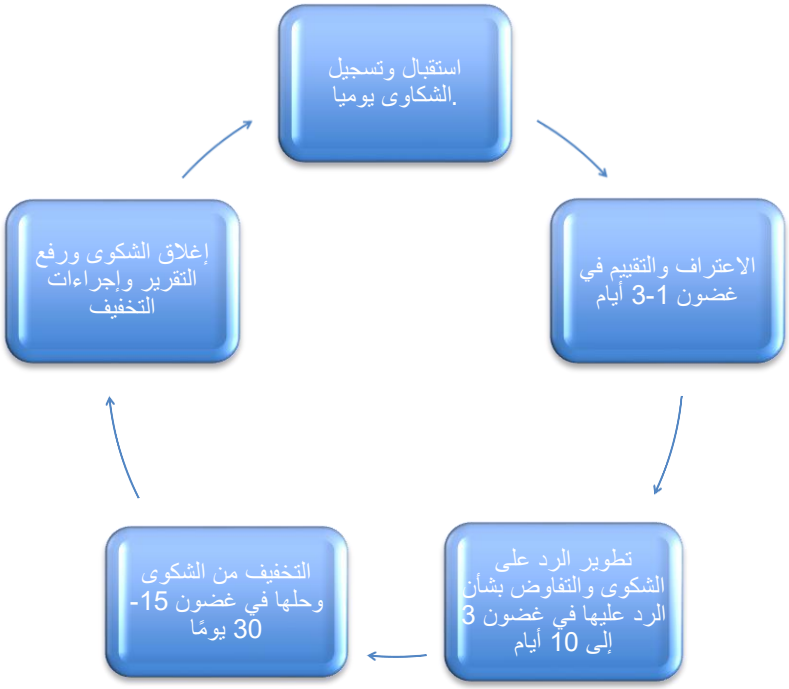

12. أنظمة SFISH على أرض الواقع لإشراك أصحاب المصلحة

لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام قائم لإشراك أصحاب المصلحة سيستمر تنفيذه في مشروع SFISH. حيث تتم المشاركة مع المستفيدين والمجتمعات على أساس مستمر، من خلال الآلية العالمية التي تعمل على مدار السنة، وكل دورة مدفوعات، من خلال آليات التيسير وآليات TPM[4].

إنَّ مشاركة أصحاب المصلحة بشكل هادف مطلوبة من قبل مشروع الأشغال العامة PWP و وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEPS لضمان المشاركة الكاملة في تدخلات المشروع من قبل جميع المجتمعات والأفراد. وتتضمن إجراءات التشغيل المعيارية المحدثة (SOPs) لكلا الطرفين المسؤولين إجراءات لمشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في دورات المشروع الخاصة بهم كمكون رئيسي لتحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه، ووصف مكونٍ رئيسيٍ لاستراتيجية الاستدامة طويلة الأجل للعمليات والصيانة.

يتم تشكيل اللجان المجتمعية في بداية المشروع في مرحلة التحديد والتصميم وتلعب دورًا رئيسيًا في دعم الفرق الميدانية، وتسهيل التنفيذ واستدامة الأصول المجتمعية التي يتم بناؤها من خلال المشاريع الفرعية، بعد إغلاق المشروع. ومن أجل الحفاظ على مشاركة المجتمع وانخراطه، تتضمن المشاريع الفرعية أحكامًا لإنشاء مثل هذه اللجان المجتمعية وتوفير الموارد للتدريب كلما لزم الأمر.

يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام قائم من شأنه أن يستخدِم ويُحسِّن خطة مشاركة أصحاب المصلحة على النحو المذكور أدناه:

- يتم تشكيل اللجان المجتمعية في بداية المشروع في مرحلة التحديد والتصميم وتلعب دورًا رئيسيًا في دعم الفرق الميدانية، وتسهيل التنفيذ واستدامة الأصول المجتمعية التي يتم بناؤها من خلال المشاريع الفرعية، بعد إغلاق المشروع. ومن اجل الحفاظ على مشاركة المجتمع وانخراطه، تتضمن المشاريع الفرعية أحكامًا لإنشاء مثل هذه اللجان المجتمعية وتوفير الموارد للتدريب كلما لزم الأمر.
- تُحدد مبادئ تحديد دورة المشروع الفرعي وتطويره وإدارته، أن المجتمعات منخرطة منذ البداية في مرحلتي الاختيار والتصميم، وحتى إغلاق المشروع.
- إشراك المجتمعات في وقت مبكر يقلل المخاطر المحتملة للنزاعات بين أصحاب المصلحة على المشاريع الفرعية، حيث تم تطوير معيار اختيار دقيق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف المسؤولة. وأثناء وضع مجموعة موضوعية من المعايير، ومؤشر

[4] تتم تغطية ترتيبات العمل في خطة إدارة العمل.

الاستغاثة الوطني القائم على البيانات، فإن المجتمعات المحلية مدعوة أيضًا للمشاركة على مستوى البلديات للانخراط في تحديد أولويات المشاريع المجتمعية وتحديد المستفيدين.

- يجب أن تلبي المشاريع الفرعية الاحتياجات الأساسية وفقاً لمؤشرات الفقر واحتياجات الخدمة المقدمة في المؤشرات الوطنية. وتعطى الأولوية للمجتمعات الفقيرة. وبالنسبة للبيانات المقدمة من خلال المؤشرات الوطنية، فتتم استشارة مجموعات المجتمع لتحديد من سيستفيد من المشاريع الفرعية، وبهذه الطريقة يشارك أصحاب المصلحة بأنفسهم في اختيار وقرار من يستفيد من المشاريع الفرعية؛
- تقوم كلتا مؤسستي مشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS و PWP) بتضمين تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وأحكام العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي / السلامة والصحة المهنية كوسيلة لضمان المشاركة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة في المشاريع الفرعية وتوفير الفرص لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار كما هو موضح في القسم أعلاه حول تأثيرات المشروع والمخاطر، قسم النوع الاجتماعي. إضافة إلى تطوير خطة عمل لبناء القدرات بشأن متطلبات الضمانات الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين؛
- يساعد TPM أيضًا على ضمان استشارة أصحاب المصلحة على النحو الواجب ويراقب مستوى رضاهم عن المشروع بما في ذلك معايير اختيار المشروع الفرعي. لقد تحققت مسوحات TPM من تنفيذ التدخلات المخطط لها، والالتزام بإجراءات التنفيذ المتفق عليها، وجودة التدخلات المنفذة، والمستفيدين، ورضا المجتمع عن مختلف جوانب تدخلات المشروع وتأثيراته / آثاره على المستفيدين والمجتمعات المستهدفة. وتتم مقابلة النساء والرجال والشباب بشكل منفصل لتمكين المجموعات المهمشة من المشاركة الفعالة؛ و
- أشارت المشاورات مع أصحاب المصلحة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بوضوح إلى الحاجة إلى مشاركة قوية ومستمرة لأصحاب المصلحة، والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بشكل أكثر انتظامًا كشركاء حقيقيين للمساعدة في تحديد الحلول للتحديات التي يواجهها المشروع. اذ ستظل مشاركة أصحاب المصلحة من أولويات المشروع وسيواصل شركاء المشروع استكشاف وسائل جديدة وفعالة لتحقيق هذا الالتزام. ويجب أن يتضمن كل مشروع فرعي بندًا في الميزانية لإشراك أصحاب المصلحة وتدريبهم.

وباختصار، فإن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه ومعرفتهم وقدرتهم ستضمن أن تلبي معًا الغرض وتضمن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

سيحافظ مشروع (SFISH) على نظام مشاركة أصحاب المصلحة، بالتزامن مع المراقبة المستمرة والجهود المبذولة لزيادة تعزيز الآليات التي تم إنشاؤها بالفعل.

● ستحافظ آليات المشاركة على اتصال منتظم مع المستفيدين والجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، قبل فترة الدفع وأثناءها وبعدها، من خلال أنشطة التيسير والرقابة الإدارية.

● ستواصل الجهود لزيادة مشاركة الإناث، والبحث عن آليات مبتكرة لمعالجة العوائق التي تحول دون مشاركة الإناث بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة؛

● ستظل الآلية العالمية عاملة على مدار العام، مما يمنح المستفيدين وغير المستفيدين فرصة مستمرة لتقديم ملاحظاتهم على المشروع. وسيتواصل بذل المزيد من الجهود لزيادة وعي المستفيدين بقنوات الآلية العالمية وتشجيعهم على تقديم شكاواهم؛

● سيستمر تنفيذ أنشطة TPM، بمشاركة المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين، لجمع ملاحظاتهم حول عمليات المشروع المختلفة.

13. الاستراتيجية المقترحة للإفصاح عن المعلومات

أثناء تنفيذ المشروع، تقوم الوكالات المنفذة بالكشف عن معلومات حول محتوى المشروع وكذلك العمليات ذات الصلة لجمهور أصحاب المصلحة المستهدفين. وتكون التواريخ الرئيسية للإفصاح عن المعلومات في بداية المشروع، وفي منتصف المدة وكذلك في نهاية عمر المشروع.

أشكال وصيغ الإفصاح عن المعلومات هي مزيج من القنوات المختلفة التي وجدت مناسبة لكل مكون محدد من مكونات المشروع. ويمكن أن تشمل هذه الصيغ الاجتماعات وجهاً لوجه عند الاقتضاء، مصحوبة بالمعلومات التي يتم مشاركتها عبر الاذاعة والتلفزيون والصحف والملصقات والكتيبات والمنشورات وكذلك عبر مواقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي. وسيتم تحديد أشكال الكشف عن المعلومات في المناقشة بين الوكالتين والشركاء المنفذين وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر SMEPS ومشروع الأشغال العامة PWP، بعد دخول المشروع حيز التنفيذ.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع شركائه (SMEPS و PWP) لتنفيذ ما يلي:

- إنشاء اتصالات ثنائية الاتجاه بين المتأثرين وغيرهم من الأشخاص المهمين والمحرومين. و توزيع المعلومات على المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية والمنظمات / الوكالات.
- التنسيق والمتابعة المستمرين والمنتظمين مع شركاء المشروع مثل الشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجموعات لإعطاء الاحاطة والشرح الموجز حول المشاريع.
- خلال المرحلة الأولية - إبلاغ المجتمعات بعملية الاستشارة (عن طريق الهاتف، والاجتماعات وجهاً لوجه، واجتماعات المناقشة الجماعية)، وإجراء مسح ميداني بالتنسيق مع المجتمعات - إعلامهم بأهداف المشروع العامة، وقطاعات التدخلات، والميزانية المتاحة، وأساليب اختيار التدخل، وأهمية مشاركة جميع الأعضاء بما في ذلك النساء والنازحين والأفراد أو المجموعات الضعيفة والفئات المهمشة إن وجدت.
- تشجيع المجتمعات المحلية على تبادل آرائها والتغذية الراجعة بحرية بشأن المعلومات الأساسية المستهدفة وبناء علاقات قوية مع المجتمعات.
- تسجيل وتوثيق استجابات المجتمع ومخاوفه أثناء استشارات الفرز والتقييم والإدارة والتنفيذ والمراقبة والتقييم.
- تشجيع المجتمع على استخدام أدوات التظلم GM مثل (صندوق البريد، والهاتف، ورسائل البريد الإلكتروني، وغيرها)، بما في ذلك لاستخدامها في الآثار السلبية وتوفير التدريب على كيفية تقديم شكاوى سرية.
- رفع مستوى الوعي بوباء كوفيد -19 والمخاطر الصحية الأخرى (مثل الكوليرا) والتدابير الوقائية.
- الاتفاقيات الاجتماعية المجتمعية التي تحدد أدوار ومسؤوليات المجتمعات تجاه الصحة والسلامة في المجتمعات.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في المراقبة.
- تطبيق الشركاء المنفذين لتقنيات مختلفة من الاستشارات ضد التمييز وتكييفها مع التقاليد والأعراف المحلية والجنس والعمر والعرق.
- اعتبارا من 3 مايو 2023 ، لم يتم تقديم أي تظلمات حتى الآن

14. الاستراتيجية المقترحة للتشاور

ظهرت المشاورات مع المستفيدين وأصحاب المصلحة في بعض المواقع مثل تعز , المهرة وحضرموت و يتم إنشاء اللجان المجتمعية للمناطق المستهدفة بما في ذلك ممثلين عن جميع المجموعات (رجال، نساء، نازحون، مجموعات محرومة) في العملية ومن ثم في مناطق / مواقع التدخل ذات الأولوية اعتمادًا على الاحتياجات والفوائد المتوقعة للمجتمع.. وسيتم إجراء مراقبة مستمرة من خلال استطلاعات مراقبة الطرف الثالث والآلية العالمية، بالإضافة إلى موظفي الشركاء المنفذين وأعضاء المجتمع (من خلال نهج الرصد التشاركي).

ستستخدم الوكالات المنفذة للمشروع في غالبية الأحيان مقابلات ومناقشات جماعية مركزة واجتماعات مفتوحة وورش عمل كوسيلة لإجراء المشاورات. سيتم القيام بذلك بشكل صحيح في الأجنحة / البلديات المتأثرة لتمكين المشاركة السهلة للفئات الضعيفة والمحرومة من الناس.

الجدول 2: إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقترحة للإفصاح عن المعلومات والتشاور[5]

مرحلة المشروع الفرعي	قائمة المعلومات التي يجب ان يتم الافصاح عنها	الطرق	المجموعات المستهدفة	المسئولية
تحديد وفحص وتقييم المشروع	تتضمن وثيقة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر المنطقة، المجموعة المستهدفة، التكلفة التقديرية، / GM CHM، ESMF، ES & OHS إدارة المخاطر وخطط التخفيف،	الأساليب التشاركية، اللقاءات من الباب إلى الباب / عن بعد الاجتماعية، المشاورات العامة، التوثيق جلسات توعية / تدريب لقنوات النوع الاجتماعي / العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي، إدارة التظلمات وقنوات الشكاوى /	المجموعات المتأثرة والمجموعات المهتمة: الرجال، النساء، الشباب، كبار السن، الأشخاص ذوو الإعاقة، المجموعات المحرومة، المهاجرون / النازحون داخليًا، المنظمات غير الحكومية / المنظمات المجتمعية، المتأثرين والمهمشين والنساء واللجان المجتمعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الشركاء المنفذين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين والمتخصصين في الحماية والنوع الاجتماعي

[5] يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون إلى جميع تدابير الوقاية من COVID19 في جميع أنشطتهم.

	خطة التخفيف / الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي	شكاوى السرية وعدم الكشف عن هوية المتظلم		
التنفيذ والمراقبة	يتم تحديثها بناء على تنفيذ المشروع الفرعي، والوقاية من الاستغلال الجنسي والعنف المبنى على النوع الاجتماعى، وأنواع التظلمات والإغلاق، والحوادث و LMP، والمؤشرات البيئية والتخفيفات ، ومؤشرات التأثير النوعي	الزيارات الميدانية / المشاورات العامة والمجتمعية	الفئات المستهدفة المتأثرة / المحرومة، لجنة المجتمع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		المشاورات / مجموعات النقاش البؤرية، والاجتماعات اليومية / الزيارات الميدانية، وتقارير وتحديثات الحالات المعدلة وراثيًا والحوادث	المجموعات المتأثرة (تشمل المكون الفرعي 2.1 و 2.2 و 2.3) ولجنة المجتمع والمقاولين والمصابين والمشتكين	أخصائيو الإجراءات الوقائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين، والمكاتب الميدانية
		إدارة التظلمات / الحوادث، ومسارات الوقاية / الإحالة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والتقارير الشهرية / نصف الشهرية واليومية	اللجان المجتمعية والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي / والاعتداء الجنسي	أخصائيو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء المنفذين، في والنوع الاجتماعي، وإدارة التظلمات، والنقاط البؤرية للنوع الاجتماعي في الميادين
التقييم والاغلاق	عمليات الفحص الفوري للرصد والتقييم حيثما يمكن الوصول إليها؛ تقرير مراقبة الطرف الثالث، الوثائق تفتيش مفاجئ	نقاشات المجموعات البؤرية مع المستفيدين وغير المستفيدين	المتأثرين، المهتمين / المحرومين وغير المستفيدين، المنظمات غير الحكومية / المنظمات المجتمعية المحلية، السلطات المحلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مراقبي الطرف الثالث والشركاء المنفذين

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق طرق متعددة وتقنيات (أنظر الجدول 2 أعلاه) من أجل استشارة والتواصل مع مجموعات أصحاب المصلحة التي تم التحقق منها بالتوافق مع الموقع، المجموعات المستهدف، مثل:

- مقابلات شبه هيكلية ومن الباب إلى الباب مع أصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة من قبل الماسحين / المحاورين، الذين تم فحصهم مسبقًا والذين يتبعون المبادئ التوجيهية الأخلاقية من خلال التوقيع على مدونة قواعد السلوك.
- المسوحات والاستبيانات الورقية والالكترونية.
- الاجتماعات العامة وورش العمل و / أو المجموعات البؤرية.
- الأساليب والمقاربات التشاركية.
- الآليات التقليدية الأخرى للتشاور واتخاذ القرار.
- سيتم تطبيق أحداث ومشاورات إشراك أصحاب المصلحة لتلقي أي تعليقات قد تُرفع أثناء الاجتماعات الفردية واجتماعات المجموعات والجلسات المجتمعية.
- خلال دورة المشروع، سيتم تنظيم الاجتماعات بشكل مستمر خلال مراحل تحديد المشروع والفحص والتقييم والإدارة وإعداد التقارير والتقييم

- استناداً لقدرة معرفة مجموعات أصحاب المصلحة على القراءة والكتابة، سيتم تحديد تقنيات الاتصال الخاصة بجمع البيانات والتغذية الراجعة والتعليقات بشكل مشترك؛ و
- سيقوم الشركاء المنفذون بتوثيق أي استشارة عبر التقرير المكتوب والصور ومقاطع الفيديو القصيرة الممكنة. إلى جانب مراعاة الفصل بين الجنسين في المشاورات العامة لضمان مشاركة المرأة بحرية وعدم التمييز بين مختلف أصحاب المصلحة.
- أثناء تنفيذ هذه الإستراتيجية، سيمتثل المشروع بشكل صارم للتدابير الوقائية اللازمة لـ كوفيد19 بما في ذلك الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وضمان استخدام الأقنعة أو أغطية الوجه من قبل جميع المشاركين في الاجتماعات، واعتماد الاستخدام المنتظم لمعقم اليدين و يفضل عقد الاجتماعات في الهواء الطلق مع عدد قليل من المشاركين.

15. الإستراتيجية المقترحة لدمج آراء الفئات الضعيفة

يُطبّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون المبادئ التالية لإشراك أصحاب المصلحة:

- **المشاركة المجانية والكاملة:** ستستمر المشاورات العامة الخاصة بالمشروع خلال دورة حياة المشروع بأكملها من الإعداد وحتى التنفيذ. وستكون مشاركة أصحاب المصلحة خالية من التلاعب والوساطة والإكراه والترهيب.
- **نهج اتصال ثنائي الاتجاه والمشاركة المستنيرة والتغذية الراجعة:** سيتم توفير المعلومات وتوزيعها على نطاق واسع بين جميع أصحاب المصلحة في شكل مناسب؛ وقد تم إجراؤها استنادًا إلى المعلومات المرتبطة والمفهومة والميسرة في الوقت المناسب والمتعلقة بالمشروع. وعبر الاجتماعات المستمرة وتشجيع التعليقات من مجموعات أصحاب المصلحة وتوفير الخط الساخن وصناديق البريد، يتم تقديم أي تعليقات وبسرية عالية.
- **الشمولية وعدم الإضرار:** يتم تحديد أصحاب المصلحة لدعم اتصالات أفضل وبناء علاقات فعالة. وعملية المشاركة في المشاريع، هي عملية شاملة. حيث يتم دوماً تشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في عملية التشاور. ويتم توفير الوصول المتكافئ إلى المعلومات لجميع أصحاب المصلحة. وتعد الحساسية لاحتياجات أصحاب المصلحة، هي المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه اختيار أساليب المشاركة.
- **المشاورات المنفصلة والخاصة وجهاً لوجه:** يتم إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة والأقليات وخاصة الأسر التي تعيلها النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والحساسيات الثقافية للمجموعات العرقية المتنوعة؛ و
- **نوع الاجتماع الدوري والمتنوّع:** هناك أنواع مختلفة من الأفراد، واجتماعات المجموعات الصغيرة، والاجتماعات العامة، والاجتماعات الخاصة وجهاً لوجه، وكل ذلك يعتمد على الموقع واحتياجات مجموعات أصحاب المصلحة ويتم أخذ آرائهم ومناقشتها مع المجموعة الأخرى داخل المجتمع.

16. الجداول الزمنية

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون بضمان الاتصال المناسب والإفصاح المناسب عن المعلومات من خلال المشاورات والاجتماعات المستمرة مع مجموعات أصحاب المصلحة.

بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحدث هذا على النحو التالي:

- لقاء يومي مع الموظفين الميدانيين والمشرفين التابعين للشركاء المنفذين مع اللجنة المجتمعية للمشروع الفرعي، والأشخاص المتأثرين؛
- زيارات دورية كل أسبوعين، وشهرية، وربع سنوية من قبل موظفي الحماية، والنوع الاجتماعي / العنف القائم على النوع الاجتماعي، وموظفي إدارة الملكية الفكرية.
- يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و TPM تصورات وزيارات ميدانية.
- بشكل عاجل وفوري، في حالة بروز أية شكاوى، المدير العام والحوادث. و
- يجب تخفيف جميع شكاوى وحالات إدارة التظلمات ومعالجتها في غضون أسبوعين وفقًا لآلية معالجة الشكاوى (CHM). أيضًا، سينبه نظام إدارة المعلومات (IMS) المطوَّر أيضًا إذا كانت هناك حاجة إلى معالجة الشكاوى على الفور بناءً على الحالة العاجلة للقضايا والمخاوف.

17. مراجعة التعليقات والمراحل المستقبلية للمشروع

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية منتظمة للإبلاغ حيث يقدم البرنامج الدولي للشرطة الجنائية تقارير شهرية عن التقدم المحرز في مجال الضمانات، بما في ذلك الشكاوى الواردة خلال الشهر. (فئة جنرال موتورز ، التاريخ ، المسؤولية ، القرار ، تاريخ الإغلاق ، إلخ).

يتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون على ضمان معالجة جميع شكاوى الآلية العالمية وفقا لحسن النية والعدالة الطبيعية والإنصاف وحلها وفقا للبروتوكول الحالي.

يتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون على ضمان معالجة جميع شكاوى الآلية العالمية وفقا لحسن النية والعدالة الطبيعية والإنصاف وحلها وفقا للبروتوكول الحالي. ما لم تكن هناك حاجة للتعامل مع القضايا من خلال عملية قضائية / قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر المشروع استجابات عاجلة للحالات الحرجة.

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل مع برامج التنفيذ المتكاملة الخاصة به بتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد على رصد التقدم المحرز في التنفيذ ومشاركة الإناث والتشاور والتدريب والقضايا الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.

18. الموارد والمسؤوليات لتنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة

19. الموارد

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة SMEPS و PWP. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين قدرة الشركاء المنفذين على تنفيذ إشراك أصحاب المصلحة والمسائل ذات الصلة بالضمانات الاجتماعية بفعالية وضمان مشاركة أصحاب المصلحة من خلال جميع أنشطة المشروع مع تخصيص الميزانية.

نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية التحقق عن بعد RVM تحت إدارة الرصد والتقييم لضمان معالجة شكاوى أصحاب المصلحة والمستفيدين في الوقت المناسب وبشكل صحيح.

تم احتساب تمويل إعداد وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة على أساس الأنشطة المحددة المقترحة في خطة مشاركة أصحاب المصلحة. وتم احتساب هذه المصاريف على تمويل المشروع. كما تم تخصيص تمويل إعداد وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب العمل من ميزانية بناء القدرات في المكون 2.3. عادة، يمكن أن تصل تكلفة مشاركة أصحاب المصلحة في جميع الأنشطة ما بين 16٪ إلى 8٪ من ميزانية المشروع.

يراجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الخطة كل ستة أشهر لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغييرات في تصنيف أصحاب المصلحة أو المشاركة. وإذا كان الأمر كذلك، فسيتم تحديث الخطة، وتوزيع مراجعة جديدة، وستتم مراجعة الميزانية وفقًا لذلك.

20. وظائف ومسؤوليات الإدارة

ينعكس إطار المتابعة والتقييم للمشروع على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) والتي سيتم تتبع التقدم المحرز في تنفيذها ورفع التقارير عنها عنها وفقًا لذلك. كما يتم إصدار تقرير تقدم تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) بشكل دوري ومشاركته مع أصحاب المصلحة للمراجعة والتشاور بشأنها واتخاذ الإجراءات.
يتم تنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي في الغالب من قبل الشركاء المنفذين. و مدير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المسؤول عن الإدارة العامة لتنفيذ خطة مشاركة أصحاب العمل.

1) آلية التظلم

جميع الأطراف المسؤولة لديها آلية للتظلم أو ما يسمى بآلية التعامل مع الشكاوى (CHM) ولديها خبرة سابقة في العمل في اليمن وفقًا لتوجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعد وأنظمة البنك الدولي. وتضمن الشكوى في آلية التظلمات، لأصحاب المصلحة التعبير عن عدم رضاهم عن مستوى أو جودة أنشطة الطرف المسؤول. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يُسمح بتحديد أي إجراءات سلبية ونقص في الإجراءات المتخذة من قبل أي من الطرف المسؤول أو شركائه والتي تتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر في مشكلة للمستفيد المتضرر أو أي طرف آخر. ويمكن تلقي الشكاوى من خلال صندوق الشكاوى في مواقع المشاريع الفرعية، وجهاً لوجه مع مسؤول ميداني أو مدير عام معين، من خلال أرقام الهاتف أو الفاكس وكذلك رسائل البريد الإلكتروني، وسيتم مشاركة جميع الشكاوى ونشرها قبل مراحل التنفيذ. كما أن هناك آلية لتبادل المعلومات (CHM) تم إنشاؤها داخل البرنامج الأوروبي للاستجابة لحالات الطوارئ والتي سيتم تحسينها وتكييفها مع مشروع (SFISH) لمعالجة شكاوى النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي تحت مسؤولية نقاط الاتصال المعنية بالنوع الاجتماعي وتقديم التقارير إلى مسؤول النوع الاجتماعي، بالتنسيق مع مسؤولي الإدارة العامة والضمانات. وتتبنى كل من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة ,تصنيف آلية تظلمات GM جديدة لضمان إدراج النوع / العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي. وتتلقى غرفة تبادل المعلومات المحدثة الشكاوى عبر قنوات مختلفة مثل مركز الاتصال والنص وصناديق الشكاوى والهاتف والواتساب والبريد الإلكتروني، تلك التظلمات التي سيتم تسجيلها بشكل جيد وتخفيفها ومراقبتها وإغلاقها في غضون 15 يومًا. وأهداف غرفة تبادل المعلومات هي كما يلي:

1) تحسين المسئولية أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومشروع الأشغال العامة والمستفيدين منها.
2) زيادة مستوى رضا المستفيدين عن تقديم الخدمات وتعزيز العلاقة بين المستفيدين والشركاء المنفذين (SMEPS و PWP).
3) توفير آليات فعالة وعادلة ويمكن الوصول إليها لحل شكاوى المستفيدين / الشركاء.

4) توجيه موظفي وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومشروع الأشغال العامة بالتعامل مع الشكاوى مع الموظفين المتخصصين في الميدان والمكتب مثل النوع الاجتماعي، آلية معالجة المظالم، حماية البيئة والصحة والسلامة المهنية؛ و
5) السماح بتصحيح الأخطاء ورفع اليقظة للمشكلات والتعلم والتحسين المستمر.

تتميز آلية تبادل المعلومات بعدد من الميزات الهامَّة، والتي من بينها ما يلي:

1) حماية حقوق المستفيدين / الشركاء في التعليق والشكوى.
2) الحياد والإنصاف عند التعامل مع الشكاوى.
3) التوقيت: دورة قصيرة، استجابة سريعة للشكاوى الحرجة.
4) الشفافية: سوف يكون الشركاء على دراية بالإجراءات؛ فهم الغرض منها، والحصول على معلومات كافية حول كيفية الوصول إليها وفهم كيفية عملها.
5) السرية: خلق بيئة يشعر فيها الناس بالراحة لإثارة وطرح مخاوفهم وتظلماتهم أو الوقوف كشهود. إذ تضمن السرية أن أي معلومات يتم تقديمها تقتصر على عدد محدود من الأشخاص ولا يتم نشرها على نطاق واسع، وبالتالي توفر عنصر الحماية والأمن لمقدم الشكوى؛ و
6) إمكانية الوصول: يمكن الوصول إلى آلية تبادل المعلومات بسهولة من قبل أكبر عدد ممكن من الأشخاص ضمن أي مجموعة أصحاب مصلحة في المكان الذي يتم فيه تنفيذ المشاريع.

تهدف آلية استجابة أصحاب المصلحة (SRM) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استكمال آلية تبادل المعلومات للأطراف المسؤولة طوال دورة المشروع. حيث توفر آلية SRM وسيلة رسمية إضافية لأصحاب المصلحة للمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما يعتقدون أن المشروع قد يكون له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية عليهم؛ وقد قاموا بإثارة مخاوفهم تلك مع الأطراف المسؤولة، ولم يكونوا راضين عن الاستجابة من خلال عملية غرفة تبادل المعلومات. وتوفر آلية الاستجابة للطوارئ وسيلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة هذه المواقف بشكل منهجي ومتوقع وشفاف.

تنوي آلية استجابة أصحاب المصلحة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن:

- تحسين النتائج البيئية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين المتأثرين بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة المخاطر المتعلقة بمعاييره الاجتماعية والبيئية، من أجل تجنب أو تخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية.
- التأكد من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستجيب لشواغل أصحاب المصلحة في المشروع فيما يتعلق بالمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.
- ضمان التغذية الراجعة والتعلم التشغيلي من آلية استجابة أصحاب المصلحة SRM، من خلال دمج طلبات SRM والاستجابات والنتائج في عمليات ضمان الجودة والإدارة القائمة على النتائج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- تقديم تقرير شهري عن الآلية العالمية من قبل الطرفين المسؤولين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم رصد قضايا الشكاوى ومدة HCM من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و TPM.
- عكس أفضل الممارسات وتعزيزها بين عمليات حل المظالم الاجتماعية والبيئية لتكون جزءًا منتظمًا ومتكاملًا من إدارة المشروع؛ و
- سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوظيف جهة مراقبة خارجية TPM لتطوير نظام MIS وعلى مركز الاتصال على الخط الساخن لتلقي أي شكاوى بالإضافة إلى أنظمة MIS للشركاء المسؤولين على النحو التالي.

جدول 4: آلية التظلم / لجنة آلية التظلم الخاصة بمشروع التنمية المستدامة لمصايد الأسماك

شريك برنامج الامم المتحدة الإنمائي GRM	رقم الهاتف الجوال أو الواتسآب	البريد الالكتروني	الشخص الذي يمكن الاتصال به
PWP	8002626/77526262	a.sharhan@pwpyemen.org	عبد الرحمن سرحان
SMED	8005550/774002215	feedback@smeps.org.ye wmothana@smeps.org.ye	وفاء مُثنَّى

التظلمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV): من أجل تجنب خطر الوصم وتفاقم الضرر النفسي / النفسي والانتقام المحتمل، يتم تتبع آلية معالجة المظالم نهجًا مختلفًا وحساسًا تجاه الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. تنطبق آلية الاستجابة للتظلمات كذلك على العمال الذين يتعرضون للعنف المبني على النوع الاجتماعي. فعندما يتم الإبلاغ عن مثل هذه الحالة إلى آلية معالجة التظلمات، يتم إحالتها على الفور إلى مقدمي الخدمات المناسبين، مثل الدعم الطبي والنفسي، والإقامة في حالات الطوارئ، وأي خدمات ضرورية أخرى. كما يتم أيضًا رفع تقرير بها إلى موظفي الحماية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يمكنهم تقديم المشورة بشأن مقدمي الخدمات ذوي الصلة.

تم تدريب مشغلي الشركاء المنفذين على جمع هذه الشكاوى بشكل تعاطفي، وبدون انتقاد، وبسرية. فقط طبيعة الشكوى (ما يقوله المشتكي بكلماته) والبيانات الديموغرافية الإضافية، مثل العمر والجنس، يمكن جمعها كالمعتاد.

21. آلية التظلم على مستوى المشروع

أثناء تصميم وبناء وتنفيذ أي مشروع فرعي، قد يتصور شخص أو مجموعة من الأشخاص أنهم يتعرضون لضرر محتمل أو ربما يختبرون ذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أنشطة المشروع. إذ يمكن أن تكون المظالم التي من المحتمل أن تنشأ مرتبطة بالقضايا الاجتماعية مثل معايير الأهلية والاستحقاقات، وتعطيل الخدمات، والفقدان المؤقت أو الدائم لسبل العيش وغيرها من القضايا الاجتماعية والثقافية. وقد تتعلق المظالم أيضًا بقضايا بيئية مثل توليد الغبار المفرط، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية بسبب الاهتزازات المرتبطة بالبناء أو نقل المواد الخام، والضوضاء، وازدحام المرور، وانخفاض جودة أو كمية موارد المياه السطحية / الجوفية الخاصة / العامة، والأضرار التي تلحق الحدائق المنزلية والأراضي الزراعية، إلخ.

وفي حالة حدوث مثل هكذا موقف، يجب أن تكون هناك آلية يمكن من خلالها للأطراف المتأثرة حل هذه المشكلات بطريقة ودية مع موظفي المشروع بأسلوب فعال وغير متحيز وشفاف وفي الوقت المناسب وفعال من حيث التكلفة. ولتحقيق هذا الهدف، تم تضمين آلية التظلم في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة العمل الخاصة بهذا المشروع.

21 آلية التظلم:

- توفر عملية مشروعة تسمح ببناء الثقة بين مجموعات أصحاب المصلحة وتؤكد لأصحاب المصلحة أنه سيتم تقييم مخاوفهم بطريقة عادلة وشفافة.
- السماح بالوصول البسيط والسلس إلى آلية التظلم من قبل جميع أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الكافية لأولئك الذين ربما واجهوا عقبات في الماضي حتى يتمكنوا من إثارة مخاوفهم.
- توفر إجراءات واضحة ومعروفة لكل مرحلة من مراحل عملية آلية التظلم، وتوفر الوضوح بشأن أنواع النتائج المتاحة للأفراد والمجموعات.
- تضمن المعاملة العادلة لجميع الأفراد والجماعات المعنية والمتضررة من خلال نهج رسمي متسق يكون عادلاً ومستنيرًا ويحترم المخاوف و / أو الشكاوى و / أو المظالم.
- توفر نهجًا شفافًا، من خلال إبقاء أي فرد / مجموعة متضررة على علم بتقدم شكواهم، والمعلومات التي تم استخدامها عند تقييم شكواهم والمعلومات حول الآليات التي سيتم استخدامها لمعالجتها و
- تمكن من التعلم المستمر والتحسينات لآلية التظلم. فمن خلال التقييم المستمر، قد تقلل الدروس المستفادة من الشكاوى والتظلمات المحتملة.

ستكون آلية التظلم شاملة للجنس والعمر وتستجيب لـ وتعالج حواجز الوصول المحتملة أمام النساء وكبار السن والمعوقين والشباب والفئات الأخرى التي يحتمل أن تكون مهمشة حسب الاقتضاء للمشروع. ولن تعرقل آلية التظلم الوصول إلى سبل المعالجات القضائية أو الإدارية التي قد تكون ذات صلة أو قابلة للتطبيق وستكون متاحة بسهولة لجميع أصحاب المصلحة دون تكلفة ودون عقاب.

يجب إرسال معلومات حول آلية التظلم وكيفية تقديم شكوى و / أو تظلم أثناء عملية مشاركة أصحاب المصلحة ووضعها في أماكن بارزة لإعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين.

يتم تلقي جميع الشكاوى و / أو التظلمات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية إما شفهيًا (إلى الموظفين الميدانيين) أو عبر الهاتف أو في صندوق الشكاوى أو كتابيًا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مشروع الأشغال العامة أو وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEPS. ويتمثل جزء رئيسي من آلية التظلم في مطالبة فريق إدارة المشروع ومقاول البناء بالحفاظ على سجل للشكاوى و / أو الشكاوى المستلمة في مكاتب موقع المشروع المعني، وهذا يشمل شكاوى العمال. وفي السجل المذكور سيتم تسجيل المعلومات التالية:

- وقت وتاريخ وطبيعة الاستفسار والمخاوف والشكاوى و / أو المظالم.
- نوع التواصل الذي تم (مثل الهاتف، الخطاب، جهة الاتصال الشخصية)؛
- الأسماء وعناوين الاتصال وأرقام الاتصال.
- يتم أيضًا تسجيل الشكاوى مجهولة المصدر والتحقيق فيها وحلها.
- الاستجابة والمراجعة التي تم إجراؤها كنتيجة للاستفسار و / أو القلق و / أو الشكاوى و / أو المظالم؛ و
- الإجراءات المتخذة واسم الشخص الذي اتخذ الاجراءات.

تتم إدارة المدير العام للمشروع من قبل مشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الذين لديهم آلية للتظلم. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف المسؤولة لتقييم فعالية آلية التظلم الحالية والعمل على معالجة الثغرات المتعلقة بالقدرات، وإمكانية الوصول، والشفافية، وما إلى ذلك.

22. المراقبة ورفع التقارير

خلال مرحلة تنفيذ المشروع، تتم مراجعة وتحديث خطط إشراك أصحاب المصلحة بشكل دوري حسب الضرورة لضمان أن المعلومات المقدمة هنا متسقة وأنها الأحدث، وأن طرق المشاركة المحددة تظل مناسبة وفعالة ارتباطاً بسياق المشروع مراحل محددة من تطور المشروع.

تنعكس أي تغييرات رئيسية على الأنشطة ذات الصلة بالمشروع والجدول الزمني الخاص به على النحو الواجب في خطط إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع. يتم تجميع الملخصات الشهرية والتقارير الداخلية حول المظالم العامة والاستفسارات والحوادث ذات الصلة، بالإضافة إلى حالة تنفيذ الإجراءات التصحيحية ذات الصلة من قبل الموظفين المسؤولين وإحالتها إلى الإدارة العليا للمشروع.

يدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطة إشراك أصحاب المصلحة النهائية تدابير لضمان مشاركة أصحاب المصلحة في مراقبة المشروع أثناء مراحل التنفيذ، ولتعزيز ملكية المجتمع ومشاركته بما في ذلك:

- سينظم الشركاء المنفذون مع لجنة المجتمع التابعة للمشروع الفرعي اجتماعات نصف شهرية وشهرية وربع سنوية لجمع وتسجيل ومخاطبة المدير العام الذي تم استلامه في كل موقع. وفي بعض الأحيان يمكن استدعاء اجتماع عاجل لمعالجة أي ردود وإجراءات فورية.
- سيراقب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون مشاركة أصحاب المصلحة على النحو المتفق عليه في خطة مشاركة أصحاب المصلحة.
- سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراقبون الخارجيون (مراقبو الطرف الثالث) المعنيون برصد المشروع أو التأثير المرتبط بالمشروع على أساس ربع سنوي ومراقبة نظام معلومات الإدارة مع وجود خط ساخن للرد على شكاوى الآلية العالمية
- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون ومراقبو الطرف الثالث بجمع وتوحيد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الزيارات الميدانية.و
- سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإبلاغ البنك عن عدد التظلمات المقدمة / التي تم حلها / المعلقة / البيانات المنفصلة وطبيعة التظلمات إما على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي. كما سيكون جزءًا من التقرير الشامل عن تنفيذ أدوات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF).

23. إشراك أصحاب المصلحة في أنشطة المراقبة

- يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير خطة إشراك أصحاب المصلحة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة في مراقبة المشروع أثناء مراحل التنفيذ، حتى الآن تم إنشاء لجان مجتمعية خلال المشاورة العامة للمشروع الفرعي في تعز وحضرموت والمهرة، وسيتم إنشاء اللجان المتبقية في عدن عند إجراء المشاورات. وتعزيز ملكية المجتمع ومشاركته من خلال تضمين:سيواصل الشركاء المنفذون مع ممثلي المستفيدين من المشروع الفرعي، و لجنة المجتمع بتنظيم اجتماعات بشكل منتظم لجمع وتسجيل ومخاطبة المدير العام الذي تم استلامها في كل موقع. وفي بعض الأحيان يمكن الاستدعاء لاجتماع عاجل لمعالجة أي ردود وإجراءات فورية؛
- سيواصل المراقبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون بمشاركة أصحاب المصلحة على النحو المتفق عليه في خطة مشاركة أصحاب المصلحة.
- سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراقبون الخارجيون المعنيون برصد المشروع أو التأثير المرتبط بالمشروع على أساس ربع سنوي ومراقبة نظام معلومات الإدارة وخط ساخن للرد على شكاوى آلية التظلم. و
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون وآلية المتابعة والتقييم لجمع وتوحيد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الزيارات الميدانية.

24. مؤشرات المراقبة.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد تنفيذ المشروع لتقييم التقدم المحرز في المؤشرات التي سيتم تحديدها في إطار النتائج، مثل إعادة تأهيل الطرق / نظام الصرف الصحي؛ رضا المستفيدين عن مثل البنود المستثمرة في المشروع؛ خلق فرص العمل من خلال العمل المدني.

كما سيتم اقتراح مؤشرات رصد أكثر تحديدًا بشأن القضايا البيئية والاجتماعية، مثل مستويات الضوضاء وجودة الهواء وجودة المياه وتآكل التربة وحركة المرور وغيرها من الحوادث المهنية أو المجتمعية والقضايا الاجتماعية بما في ذلك تأثير النوع الاجتماعي في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. كما يخضع أداء آلية التظلم للمراقبة عن كثب. سيحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا إلى متابعة مشاركة أصحاب المصلحة بنفسه. يتضمن ذلك بيانات عن عدد الاجتماعات (أو مجموعات التركيز)، وعدد الأشخاص المشاركين، وما إلى ذلك.

25. المراقبة الداخلية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد بيانات عن الأنشطة والمخرجات في تقارير شهرية وربع سنوية منتظمة بناءًا على مدخلات من الشركاء المنفذين والمقاولين. إلى أقصى حد ممكن، ستكون عملية المراقبة والتقييم تشاركية، وتشارك أعضاء المجتمع المستفيدين من المشاريع الفرعية. ويتم إجراء مسح أساسي ومسح نهائي للمستفيدين لقياس من وإلى أي مدى يستفيد الناس من المشاريع الفرعية وكذلك كيف تؤثر على حياتهم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. حيث يستهدف نظام المراقبة والتقييم (M&E) توثيق دراسات الحالة التي تجتذب تأثير المشروع على المجتمعات، تراعي النوع الاجتماعي والتأثيرات على الفئات الضعيفة أو المهمشة والمجتمعات المضيفة.

26. مراقبة الطرف الثالث

قد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوظيف جهة مراقبة مستقلة من طرف ثالث لمراقبة تنفيذ الأدوات البيئية والاجتماعية. والهدف العام من المراقبة المستقلة هو تقديم تقييم دوري مستقل لنتائج تنفيذ أهداف إدارة المخاطر / الآثار البيئية والاجتماعية، مثل التغييرات في مستويات المعيشة والعمالة، وإعادة تأهيل الدخل والأساس الاجتماعي للمتضررين، والفعالية، آثار واستدامة الاستحقاقات، والحاجة إلى تدابير إضافية لتقليل الضرر (إن وجد). ستكون TPM مسؤولة عن تنفيذ تقرير أخذ العينات البيئية والمراقبة ووضع العلامات أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية.

27. رفع التقارير إلى مجموعات أصحاب المصلحة

سيتم رفع تقارير عن أداء المشروع الذي تم تقييمه عبر أنشطة المراقبة إلى أصحاب المصلحة خلال مرحلة التشغيل والصيانة، مثل الكشف عن نتائج المراقبة وإشراك المجتمع المحلي. حيث ستساهم الدروس المستفادة من المراقبة أيضًا في تصميم المشاريع الفرعية المستقبلية وسيتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة. وتعتبر مراقبة وتقييم عملية أصحاب المصلحة أمرًا حيويًا لضمان أن المشروع سيكون قادرًا على الاستجابة للقضايا المحددة وتغيير الجدول الزمني وطبيعة أنشطة المشاركة لجعلها أكثر فعالية. وسيساعد الالتزام بالخصائص / الالتزامات / الأنشطة التالية في تحقيق المشاركة الناجحة:

- موارد كافية للقيام بالمشاركة؛
- الشمولية (إدراج المجموعات الرئيسية) في التفاعلات مع أصحاب المصلحة؛
- تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة؛
- الشعور بالثقة الذي أبداه جميع أصحاب المصلحة؛
- طرق محددة بوضوح؛ و
- الشفافية في جميع الأنشطة

تسمح مراقبة عملية إشراك أصحاب المصلحة بتقييم فعالية العملية. وعلى وجه التحديد، من خلال تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعكس أهداف خطة إشراك أصحاب المصلحة والإجراءات المحددة والتوقيتات، من الممكن مراقبة وتقييم العملية المنفذة. اذ سيتم تنفيذ نشاطين مختلفين ولكن مرتبطين بالمراقبة من حيث التوقيت: (1) أثناء أنشطة المشاركة: مراقبة قصيرة المدى للسماح بإجراء التعديلات / التحسينات أثناء المشاركة؛ و (2) بعد الانتهاء من جميع أنشطة المشاركة: مراجعة النواتج في نهاية المشاركة لتقييم فعالية إجراءات مشاركة أصحاب المصلحة كما تم تنفيذها.

28. الإفشاء

سيتم الكشف عن جميع أدوات الحماية باللغتين الإنجليزية والعربية في موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

29. الملحق 1: اللقاء التشاوري لإشراك أصحاب المصلحة المنعقد في 16 مارس 2022

30. أهداف التشاور:

بُنيت ورشة العمل التشاورية الافتراضية لأصحاب المصلحة التي عُقدت في 16 مارس 2022 على توقعات أصحاب المصلحة بشأن المخاطر التي قد تواجهها التنمية السمكية المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن (SFISH) (P178143). وهدفت ورشة العمل هذه إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة، وكذلك إبلاغهم بمشروع SFISH، والمخاطر البيئية والاجتماعية المتوقعة، والأساليب المقترحة لتقليل تأثيرها، والإفصاح عن المعلومات، وآليات معالجة المظالم خلال المراحل المختلفة من المشروع.

هدفت المشاورات مع أصحاب المصلحة إلى توسيع ومناقشة الخيارات المتاحة لإزالة وتخفيف أي آثار بيئية واجتماعية سلبية. حيث من المتوقع أن تساهم المعرفة المحلية لأصحاب المصلحة المعنيين في تحديد آلية يتم إنشاؤها محليًا من أرض الواقع، مما يجعل تدابير التخفيف أكثر فعالية. وهذه المشاورة هي أيضًا أداة أساسية للتوصل إلى اتفاق مع أصحاب المصلحة في المشروع بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتقليل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة. ويجب استخدام التشاور مع أصحاب المصلحة لمعرفة ما إذا كان مشروع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) يعكس بشكل صحيح مخاوف المجموعات والأفراد المتضررين من المشروع.

تهدف المشاورة إلى تحقيق ما يلي:

- المشاركة الفعالة والتشاور المستنير مع أصحاب المصلحة في صياغة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF).
- ملكية أصحاب المصلحة ومشاركتهم الكاملة، من خلال إتاحة الفرص لمناقشة وتلقي الملاحظات والتوصيات من جميع أصحاب المصلحة في مشروع SFISH.
- تحديد الفئات الضعيفة والمهمشة المحتمل تأثرها وإتاحة الفرص لهم للمشاركة.
- التأكد من إبلاغ جميع أصحاب المصلحة بمخاوفهم وتظلماتهم أثناء تنفيذ المشروع.

أشاد المشاركون جميعاً بالمشروع ووصفوا تدخلات المشروع كأولوية لمناطقهم، حيث تهدف إلى دعم مصايد الأسماك والأسر الفقيرة والمهمشة، وتقليل البطالة. فقطاع مصايد الأسماك يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الدولة التي تدر دخلاً أساسياً للصيادين. كما ذكر المشاركون تدخلات أخرى نفذها مشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، مثل بناء قدرات المستفيدين للعثور على عمل وضمان مصدر دخل ثابت (تم ذكر مهنة المصور من بين مهن عديدة أخرى).

لاحظ المشاركون أن مشروع SFISH سيأتي في الوقت المناسب لأن الصيادين في أمس الحاجة إلى مثل هذه المشاريع. فقد تم تعريف المشاركين على قنوات آلية معالجة المظالم، مثل صناديق الشكاوى، والأرقام المجانية، والرسائل النصية القصيرة، ووسائل التواصل الاجتماعي. وأكدوا رغبتهم في المشاركة في تنفيذ المشروع وتخطيطه، لا سيما في اختيار التدخلات والمستفيدين والمواقع، وقالوا إنهم على استعداد للمشاركة أكثر إذا طُلب منهم ذلك أو كانت هناك حاجة لتواجدهم. وطُلب من المشاركين إبداء مخاوفهم وردود الفعل حول المخاطر الرئيسية المتوقعة من المشروع بالإضافة إلى آرائهم حول استدامة المشروع.

أهم المخاوف المذكورة في المناقشة هي:

- أبدى المشاركون نقص مراكز تفريغ الأسماك التي تشمل خدمات تشغيلية مثل محطات الوقود والكهرباء ومصانع الثلج والثلاجات وأدوات المعالجة الآمنة للأسماك. وأشاروا إلى انقطاع التيار الكهربائي الذي أثر بشدة على إنتاج الثلج وسلسلة إمداد التبريد، مما أدى إلى تدهور المحافظة على المنتج وجودته، وتسبب في الحد من قدرة الصيادين في الوصول إلى البحر.
- أدى تدهور البنية التحتية المتعلقة بالصيد إلى ارتفاع أسعار الأسماك. لذلك، فإن استعادة البنى التحتية الرئيسية لمصايد الأسماك ستؤدي بالتأكيد إلى تحسين جودة الإنتاج السمكي وتقوية سلسلة القيمة في المناطق الساحلية المستهدفة.
- الزيادة الكبيرة في عدد الصيادين التقليديين، وهو جانب لم يتم تقييمه أو دراسته مع مسألة المخزونات السمكية، ويتسبب في مشاكل بيئية كبيرة مثل تدمير الموائل، والاستغلال المفرط للموارد البحرية، والتخلص غير القانوني من الملوثات. حيث تم الربط بين جودة المعدات التي يمكن أن تسمح بالاستدامة وتجنب استغلال الأنواع الخاطئة من الاسماك.

- يجب أن تكون مواقع الإنزال مجهزة بمعدات ومرافق حديثة مثل نظام الصرف الصحي ومناطق تجميع النفايات الصلبة ... إلخ. لضمان أن المعدات والبنية التحتية واللوجستيات كافية لتجنب التلوث البيئي وانتشار الأمراض.
- يجب أن تهتم الاستثمارات بالجوانب المتعلقة بجمع مياه الصرف الصحي والنفايات وما إلى ذلك.
- هناك أسر متأثرة بشكل مباشر في المناطق المحيطة، وبالتالي، هناك حاجة إلى تصميمات وتدابير محددة لتقليل التأثيرات على المجموعات السكانية المجاورة.
- من الضروري أيضًا الانتباه إلى بناء قدرات الصيادين وإدارة المرافق المستثمرة. وكذلك بناء قدرات الصيادين بهدف تقليل المصيد غير المرغوب فيه وإعادة االمخزون السمكي إلى مستويات يمكن أن تحافظ على الحد الأقصى من الإنتاج بمرور الوقت دون الإضرار بالتنوع البيولوجي وقدرة الأجيال القادمة على الحصول على الأسماك.
- يُعدُّ الاهتمام بالصيانة بعد الانتهاء من المشروع أمرًا ضروريًا لضمان كفاءة الاستثمار والأعمال طويلة الأجل القابلة للاستغلال.
- ضرورة إعادة تنظيم وتوزيع مراكز تفريغ الأسماك حسب المناطق الجغرافية لتكون بمثابة مراكز إنزال نموذجية تشمل جميع المرافق الخدمية (مصانع الثلج، الثلاجات، شبكة المياه، شبكة الصرف الصحي، الكهرباء، حواجز الأمواج لحماية قوارب الصيد، وورش الصيانة معدات الصيد) التي تضمن جودة إنتاج الأسماك وتحسين القيمة المضافة لإنتاج الأسماك.
- إعادة هيكلة وتنظيم جمعيات المصايد وبناء قدراتها في النهوض بالصناعات السمكية وتسويقها.
- الاستفادة من الأخطاء التي صاحبت تنفيذ مشروع الثروة السمكية الخامس الذي ركز على البناء دون التركيز على الاستدامة التشغيلية.
- بناء قدرات المؤسسات التي تدير قطاع المصايد، وكذلك التعاونيات السمكية، في إدارة وتشغيل مراكز إنزال الأسماك لضمان الاستدامة.
- دعم إنشاء التعاونيات النسائية لمشاريع مصايد الأسماك بعد الحصاد لضمان استدامة هذه المشاريع، والتي ستسهم في تعزيز سبل عيش مجتمعات الصيادين الصغيرة.
- تطوير مشاريع الاستزراع السمكي للمساهمة في تخفيف الضغط على المخزون السمكي المتنامي

كان المشاركون جميعاً من المنظمات اليمنية على النحو التالي:

1. جمعية العريش: صالح علي الحسيني، رئيس الجمعية
2. جمعية دولفين : فهمي محمد، رئيس الجمعية
3. جمعية رامبو : سالم الوحشي : وكيل الجمعية

31. الملحق 2: إشراك أصحاب المصلحة

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المنفذون بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة للمشروع والمشاريع الفرعية والتي تدعى بالمشاورات العامة من أجل ضمان عدم وقوع أي أضرار، ولضمان المسئولية وعدم ترك أو التخلي عن أي شخص كما يلي:

(أ) المشاورات مع أصحاب المصلحة وإشراكهم (التي تم تنفيذها في 2022/5/10م)

تم تطوير مشروع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) لمشروع (SFISH). ويعتزم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أن يكون بمثابة أداة عملية لتوجيه تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للاستثمارات المقترحة وكمنصة للتشاور مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المحتملين من المشروع. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بما يتوافق مع المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، والسياسات اليمنية ذات الصلة بشأن التقييم البيئي. ويحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محفزات السياسة للمشروع، ومعايير الفرز للمشاريع الفرعية، والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحتملة وتدابير التخفيف للتخفيف من المخاطر المحددة، وتقييم القدرة المؤسسية للوكالات المنفذة والقدرات وكذا سد الثغرات.

مطلوب أصحاب المصلحة إفاداتهم ومدخلاتهم للإبلاغ عن تحديد المخاطر وتدابير الإدارة المقترحة وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة الحماية البيئية التي تمت الموافقة عليها. ويجب استخدام المشاورات مع أصحاب المصلحة لتوسيع ومناقشة مدى الخيارات المتاحة لإزالة وتقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة. حيث أن المعرفة المحلية لأصحاب المصلحة المتأثرين بشكل مباشر وغيرهم من أصحاب المصلحة

الرئيسيين قد تساعد في تحديد الأساليب المبتكرة وجعل تدابير التخفيف أكثر فعالية. كما تعتبر المشاورات أيضًا أداة أساسية للتوصل إلى اتفاق مع أصحاب المصلحة المتأثرين بالمشروع بشأن التدابير الرئيسية التي يتعين اعتمادها وكذلك بشأن تصميم برامج الفوائد المستهدفة والمناسبة ثقافيًا. ويجب استخدام المشاورات مع أصحاب المصلحة للتحقق مما إذا كانت مسودة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تعكس بشكل مناسب مخاوف المجموعات والأفراد المتأثرين بالمشروع.

نطاق التكليف والمهام

ستركز المشاورات حول إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على موظفي الشركاء المنفذين والسلطات المحلية والمستفيدين المحليين والجهات الفاعلة الرئيسية. تهدف الاستشارات إلى:

- تقديم المعلومات ذات الصلة بالمشروع المقترح والحصول على إجماع من أصحاب المصلحة حول تنفيذ المشروع المقترح.
- تقييم مخاطر الآثار الناجمة عن بنود البناء المقترحة.
- ضمان المشاركة الفعالة والتشاور المستنير مع أصحاب المصلحة في صياغة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)،
- ضمان الملكية والمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة، من خلال إتاحة الفرص للمناقشة والحصول على التعليقات والتوصيات من جميع أصحاب المصلحة في مشروع (SFISH).
- ضمان إجراء الاستشارات بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي، ومراعية للثقافة، وغير تمييزية، وشاملة، وتحديد الفئات الضعيفة والمهمشة المحتمل تأثرها، وإتاحة الفرص لهم للمشاركة.
- التأكد من أن جميع أصحاب المصلحة سوف ينقلون مخاوفهم وتظلماتهم أثناء تنفيذ المشروع.
- اعتماد ومناقشة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية SEP لمشروع (SFISH).

مجموعات أصحاب المصلحة

ممثلو أصحاب المصلحة هم:

- السلطات المحلية اللجان المجتمعية (CC)
- مندوبات الإناث والمستفيدات
- ممثل من مشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من المقر الرئيسي والمكاتب الفرعية المسؤول عن الحماية، آلية معالجة المظالم والنوع الاجتماعي / العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- بعض المقاولين لدى مشروع الأشغال العامة.
- الفئات المستفيدة والمحرومة التي تشمل أصحاب الأراضي / الأعمال التجارية في مواقع الاستثمار أو المجاورة لها (إن كان مناسبًا).

الترتيب لعقد جلسات المشاورات مع أصحاب المصلحة

1. تم الاتفاق على أن يقوم الشركاء المنفذون بترشيح عدد من الممثلين من السلطات المحلية واللجان المجتمعية أو المجالس القروية بالإضافة إلى موظفي المكاتب الفرعية الذين شاركوا في برنامج الاستجابة الطارئة للأزمة (ذكور وإناث) واعتبارهم من الفئات المتأثرة والمهتمة والمحرومة من مشروع (SFISH). ومن المقرر عقد جلسات التشاور مع أصحاب المصلحة في العاشر من مايو 2022 بهدف الحصول على التعليقات حول مشروع (SFISH) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص به من مجموعات مختلفة من المستفيدين. حيث سيتم عقد استشارة أصحاب المصلحة بشكل افتراضي وشخصي باستخدام عدة طرق للاتصالات والجوال وتطبيق الواتسآب والاستبيانات التي سيتم تنفيذها في نفس الوقت. خلال هذه الجلسات، سيتم تعريف أصحاب المصلحة بمشروع (SFISH) ومتطلبات الحماية الخاصة به، وآلية معالجة المظالم / الصحة والسلامة المهنية وإجراءات التعاقد للحصول على ملاحظاتهم، والإفصاح عن المعلومات، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، والمتابعة والتقييم.
2. سيتم تقسيم المشاركين المختارين إلى مجموعات عمل لإجراء مناقشة جماعية مركزة للإجابة على عدد من الأسئلة المحددة والحصول على ملاحظاتهم حول المشروع الجديد مع مراعاة استخدام طرق مختلفة مثل تطبيق الواتسآب والهاتف والمقابلات الشخصية.
3. سيتم استشارة السلطات المحلية إما من خلال ملء استبيان أو الاتصال الهاتفي إذا كان الانضمام إلى اجتماع افتراضي غير ممكن.
4. ضمانات الحماية التمثيلية للشركاء المنفذين، كما يجب أن يشارك اختصاصي معالجة المظالم والنوع الاجتماعي في هذه المشاورات لتحديد الثغرات. أيضًا، ستشارك مجموعة من المقاولين من الأطراف المنفذة .
5. يمكن استشارة النساء والمستفيدات من خلال أي مجموعة أو أي وسيلة أخرى ممكنة.
6. سيتم اختيار شركة مراقبة طرف ثالث لتسهيل هذه الجلسات وصياغة التقرير.
7. ستتم مشاركة الشريحة التي توضح عدد الممثلين من كل مجموعة مع الشركاء المنفذين بالإضافة إلى أسئلة المناقشة.

(ب) المشاورات العامة والمشاركة على مستوى المشاريع الفرعية

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأشغال العامة، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بتطبيق نفس أنشطة المشاورات العامة مع الدمج في متطلبات الحماية الجديدة لخطط الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مشروع (SFISH) و خطة إشراك أصحاب المصلحة المفصل في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.
وسيطبق الشركاء طُرقًا مختلفة لضمان المشاورات العامة، وتقييم الحاجة للمشروع الفرعي، وترشيح لجنة المجتمع مع ممثلين مختلفين لمجموعات أصحاب المصلحة، والاتفاق على تكرار عقد اجتماع المجتمع / أصحاب المصلحة مع الموظفين الميدانيين، واستخدام الهاتف و وتطبيق الواتسآب للقضايا المتعلقة بآلية معالجة المظالم، الكشف عن المعلومات والمشاركة بنشاط في المراقبة المجتمعية التشاركية. كما سيتم أيضًا مراجعة خطة مشاركة أصحاب المصلحة وتحديثها أثناء تنفيذ المشروع حسب الضرورة فيما يتعلق بترتيبات مشاركة أصحاب المصلحة التكيفية، ولا سيما النهج والأساليب وأشكال المشاركة المقترحة، وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بها في إجراء أنشطة المشاركة المختلفة.

سيتم اعتماد طرق مختلفة مثل:

- الاجتماعات العامة وجهًا لوجه.
- الإفصاح عن معلومات المشروع ونشرها (كتيبات، ملصقات، موقع الكتروني).
- جلسات تشاور متعمقة منفصلة في المشروع للأطراف المتأثرة
- مناقشات مجموعات التركيز.
- الاستبيانات.

إلى جانب ذلك، سيوفر الشركاء الوعي وبناء القدرات لتعزيز قدرة ومعرفة أصحاب المصلحة لتحسين سبل عيشهم ومشاركة المجتمع وحقوقهم في تقديم الشكاوى والمشاركة الكاملة في جميع مستويات المشاريع الفرعية.
تم إنشاء شبكة (المساحات الآمنة للمرأة) Women Safe Space والشباب في محافظات مختلفة كأحد أفضل الممارسات لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة وستستمر في تغطية جميع المحافظات أثناء تنفيذ مشروع (SFISH).

الاستراتيجية المقترحة للاستشارة:

سيستخدم الشركاء المنفذون للمشروع في الغالب مقابلات ومناقشات مجموعات مركّزة واجتماعات مفتوحة وورش عمل كوسيلة لإجراء المشاورات. وسيتم القيام بذلك بشكل صحيح في المجتمعات المتضررة لتمكين المشاركة السهلة للفئات الضعيفة والمحرومة من الناس. ستكون الإستراتيجية مختلفة أيضًا اعتمادًا على مرحلة المشروع كما هو موضح أدناه.

- **مرحلة إعداد المشروع (قبل تقييم المشروع)**

بينما تفاصيل بعض الاستثمارات المقترحة غير معروفة في هذه المرحلة، ستركز المشاورة على نطاق أوسع من أصحاب المصلحة لفهم اهتماماتهم العامة واهتماماتهم بشأن المشروع وآثاره الإيجابية والسلبية المحتملة لإبلاغ الأطر البيئية والاجتماعية للمشروع. هذه هي أيضًا المرحلة التي سيتم فيها تحديد الفئات الضعيفة / المحرومة المحتملة ذات الصلة بالمشروع.

- **مرحلة ما قبل البناء ومرحلة البناء**

في هذه المرحلة، سيتم تحديد تفاصيل الاستثمارات المقترحة، كما سيتم تحديد الأطراف المتأثرة في المشروع (PAPs). حيث ستركز المشاورات على الأشخاص المتأثرين بالمشروع لمعالجة مخاوفهم من خلال تنفيذ الخطط البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع الفرعي. وسيضمن المشروع أن تظل آلية معالجة المظالم فعالة خلال الأعمال المدنية لمعالجة أي شكاوى من الأشخاص المتأثرين بالمشروع على الفور.
سيولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمامًا خاصًا للفئات الضعيفة لضمان شمول هذه الفئات وعدم التمييز ضدها.

- **مرحلة ما بعد البناء/ الصيانة**

في هذه المرحلة، ستركز المشاورات على التعليقات الواردة من الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن أداء إجراءات التخفيف البيئية والاجتماعية التي تمت خلال مرحلة البناء. كما سيتم إجراء المشاورات حول فرص العمل لأعمال التشغيل والصيانة (O&M). اذ يجب تحديد مجالات التحسين والدروس المستفادة للمشاريع الفرعية التالية. كما سيتم الترتيب للنشر وتقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة العامين حول نتائج مراقبة وتقييم المشروع.

الملحق 3: ملخص المشاورات العامة لبرنامجPWP

مراكز الانزال السمكي حضرموت – المهرة

1. **المواضيع التي تم مناقشتها خلال المشاورات المجتمعية:**

- مقدمة عن برنامج **"التنمية المستدامة للمصايد السمكية"** وتوضيح أهداف المشروع والتعريف بطبيعة تدخل مشروع الأشغال العامة وخطة التدخل ومستواه وأولوياته.
- ملكية موقع المشروع والوثائق الخاصة بها والوضع القانوني.
- الوضع التشغيلي والإداري الحالي لمركز الإنزال.
- استعراض فئات المستفيدين من مركز الانزال وأعدادهم.
- الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل الحالية من السلطة المحلية.
- الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل الحالية من جمعيات الصيادين والصيادين البسطاء.
- الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل الحالية من فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والمهمشين والضعفاء.
- وضع ونظام الصرف الصحي الحالي **"المخلفات الصلبة والسائلة"** في مركز الانزال السمكي وتأثيره على العمل في مركز الانزال.
- مشاكل انقطاع الصيادين في وسط البحر بسبب نفاذ الوقود وكيفية التعامل مع هذه الحالات.
- توعية الحضور عن البيئات الحساسة والملوثات وادارتها ودورهم الرقابي في التبليغ.
- الحل البديل للصيادين في حال بدأت اعمال التطوير في مركز الانزال السمكي بما لا يتسبب بقطع عيش الصيادين.
- ضرورة اشراك المستفيدين من جميع الفئات في اعمال الترميمات والتطوير للمركز بهدف توفير فرص عمل وزرع انطباع تملك المركز لأبناء المنطقة من اجل استدامته والمحافظة عليه من الدمار.
- تعليق البوسترات والملصقات الخاصة بالتوعية بنظام تبليغ الشكاوى، ومشاركة المرأة في العمل، طرق الوقاية من كورونا ومرض الكوليرا، واهمية الالتزام بإجراءات السلامة عند التنفيذ والتشغيل، ونبذ العنف على النوع الاجتماعي والتمييز العنصري والاستغلال الجنسي.
- توزيع ادوات الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا (كمامات – تعقيم الايدي بالمطهرات).
- البدء بفعالية تحديد الاولويات واهم الاحتياجات وقد تم الخروج بأولويات واهم احتياجات المنطقة.
- اختيار لجنة المستفيدين للمشروع عن طريق التزكية بالأجماع (الانتخاب).

- التوعية حول النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي مع استخدام مصطلحات بسيطة وغير مباشرة لإزالة أي تحسس قد يطرأ اثناء التوعية عن النوع الاجتماعي كون هذا الموضوع حساس جدا خاصة في المجتمعات الريفية ودور المرأة في عملية التنمية ولم تكن عندهم ثقافة سابقة او خلفية في هذا الجانب.
- التوعية حول الصحة والسلامة المهنية خلال التنفيذ والتشغيل.
- توضيح آلية تبليغ الشكاوى والمقترحات.
- توثيق لكل فعاليات اللقاء التشاوري (فيديو – صور فوتوغرافية) .
- التأكيد على مشاركة المجتمع في عملية تنفيذ المشروع كعمال وخاصة النساء وبنسبة لا تقل عن 35% من اجمالي العمالة في المشروع.
- تنفيذ اجتماع تنويري مع لجنة المستفيدين المنتخبة.
- تطبيق خارطة الموارد والخدمات والفرص و الروتين اليومي وأدوات هارفارد الاولى والثانية (التوزيع الجندري للعمل -الوصول والتحكم) وجدول معايير الغنى والفقر مع لجنة المستفيدين.
- توقيع محاضر اختيار لجنة المستفيدين ومحاضر تحديد الاحتياجات من قبل لجنة المستفيدين.
- تنفيذ الاستبيانات الخاصة بفيروس كورونا بعد جلسة التوعية مع (4) ذكور.

2. اراء ومخاوف المستفيدين وانطباعاتهم للوضع الراهن وأبرز المشكلات التي يعانون منها:

- عدم وجود لسان بحري (كاسر أمواج) يحمي المراكز والقوارب من التلف والتكسير في موسم الرياح السنوي (موسم الخريف).
- عدم وجود مرسى للقوارب وحاجز حماية في المراكز وعدم كفاية المرسى الحالي لاستيعاب جميع القوارب وانخفاض مستوى الأمان من موسم الرياح في بعض المراكز الأخرى مما يضطر الصياد البحث عن مراسي بعيدة عن منطقة المواطنين مما يتسبب في تكاليف إضافية للصيادين من مواصلات وضياع وقت ومشقة.
- عدم وجود دكة إنزال الأسماك للصيادين في بعض المراكز مما يسبب معاناة للصيادين في نقل الأسماك من القوارب الى مركز الانزال عبر الكثبان الرملية والصعود بعكس ميول الشاطئ.
- التلوث الناتج من مخلفات الصرف الصحي التي تصب في الارض التي تحيط بالمراكز وبعض المراكز يمر بداخل ارض مركز الانزال ويلوث الأسماك اثناء صعود الصيادين بها من القوارب الى مركز الانزال.
- صعوبة في عملية تسويق الأسماك لضعف الإمكانيات وتوفر الخدمات الأساسية في المراكز من مياه وثلج وحافظات وكهرباء وغيرها.
- التضرر الحاصل في صالة الحراج ومباني الإدارة وبقية المكونات الموجودة بشكل كبير بفعل الزمن والاعاصير في السنوات الماضية.
- بالنسبة للمرأة:
  - المستفيدين في جميع مناطق مراكز الانزال السمكي المستهدفة بشكل عام أفادوا فريق العمل بأنه لا توجد أي نساء صيادات على الاطلاق، وان هذا العمل لا يناسب المرأة في مناطقنا ولكن عند الجلوس مع فئة النساء اثناء المشاورات المجتمعية

تقدمن بعض النساء وابدن استعدادهن بالعمل في حال توفرت لهن بيئة عمل مناسبة منعزلة عن الرجال، وعرضن بعض الأنشطة التي بإمكانهن العمل فيها مثل انشاء صالة خاصة للنساء يتم فيها ممارسة اعمال التحضير والتمليح والتقطيع للأسماك او انشاء مصنع تعليب الاسماك لتوفير فرص عمل لهن مع توفير بيئة عمل مناسبة، وقد كان المشروع متوافقاً مع رغبة المرأة والرجل معاً في المناطق المستهدفة.

- فيما طالب بقية النساء بتوفير دورات تدريب وتوفير فرص عمل في مجالات أخرى مهنية حياتية غير المجال السمكي كالخياطة والحناء والكوافير وغيرها من الاعمال الحرفية الأخرى.
- كما طالبت مجموعة من النساء بأنشاء مركز محو الامية خصوصاً للنساء.
- كما تم تسجيل قائمة بأسماء النساء الراغبات في العمل مع توضيح طبيعة العمل التي من الممكن ان تعمل فيها مثل اعمال الطبخ والاسعافات الأولية والتوعية وسط المجتمع ونقل المواد الخفيفة والاشراف على العمل والمحاسبة المالية.
- حالة خاصة بمركز صقر في مديرية حصوين بشكل خاص من بين بقية المراكز فقد قابل فريق العمل صعوبة في التحدث مع المرأة او عن المرأة بشكل عام نظراً لطبيعة اهل المنطقة وتحفظهم في هذه الأمور الاجتماعية القبلية، حتى ان الحضور الرجال اصابهم الغضب وقالوا ان كنتم ستخدمون المجتمع فأخدموه بدون أي تدخل او ذكر للمرأة.

- بالنسبة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة:
  - اتضح من خلال المشاورات معهم انه يتم تهميشهم في جميع المرافق الحكومية والمساجد والمنتزهات ولا يتم مراعاة هذه الفئة من المواطنين فعلى سبيل المثال يتم عمل مدخل المساجد والمنتزهات والمرافق الحكومية مرتفعة بعدة درجات وبدون وجود رامب لصعود المقعدين على الكراسي وبالتالي يحرمونه من حق الوصول والتمتع بهذه النعم، وايضاً قال انهم معاقين ولكنهم عزيزين النفس فلا يقبلون من أي غريب ان يحملهم الى هذه الأماكن المرتفعة، فقد تسببت هذه المشاريع بإعاقة إضافية لهذه الفئة إضافة للإعاقة الجسدية التي يعاني منها، وطلب مراعاة المعاقين عند بناء صالة الحراج ليتمكنوا من الوصول الي الصالة، وتوفير فرص عمل للمعاقين في مركز الانزال وخصوصا الصم والبكم فهم يستطيعون العمل ولا حرج في ذلك، كما نطلب توفير مركز للعلاج الطبيعي للمعاقين حركياً، وتوفير وسائل للأطفال المصابين بالتوحد مثل الكراسي المتحركة بالكهرباء والبطارية، كما نطلب انشاء صندوق رعاية المعاقين ومركز صحي لأطفال التوحد وتأهيل كادر تعليمي لهم.

3. أبرز المطالب والاحتياجات التي طلبها المستفيدين خلال المشاورات المجتمعية:

- تسوير مواقع مراكز الانزال السمكي لحماية الموقع.
- إعادة تأهيل محطات الوقود وانشاء محطات جديدة للمراكز التي يوجد بها.
- معالجة نظام الصرف الصحي لمراكز الانزال.
- انشاء مواقع خاصة لمواقف القوارب (مرسى).
- ربط تمديدات الكهرباء والماء لمراكز الانزال.
- عمل بوابة وغرفة حراسة للمراكز.
- حافظة اسماك سعة 15 – 20 طن.

- إعادة تأهيل مراكز الانزال بشكل كامل.
- انشاء مصنع ثلج سعة 30 طن.
- إعادة ترميم المجحب (مرسى القوارب) في بعض مراكز الانزال وحمايته بكاسر الامواج من التآكل.
- بناء ورشة صيانة لصيانة القوارب ومكائن القوارب بدلا من نقلهم الى اكان بعيدة لصيانتها.
- بناء معمل فيبر قلاس لصيانة القوارب وترميمها.
- بناء مكتب طوارئ وعمليات امن وسلامة.
- انشاء صالة محاضرات وتدريب وتأهيل.
- توفير طاقة شمسية للتقليل من استخدام الوقود.
- بناء مصلى وحمامات عامة في المركز.
- إنشاء صالة بيع كبيرة وموحدة للمركز أكثر قرباً من خط الشاطئ بدلاً من الصالات المحدودة المتباعدة والمتهالكة التي أنشأتها الجمعيات السمكية.
- إنشاء رصيف إنزال لتفريغ الأسماك من العباري (القوارب الكبيرة) مباشرة بدلاً من تفريغها نحو القوارب الصغيرة ثم نحو المركز وهي عملية مرهقة جداً ومكلفة وتتسبب بانخفاض نوعية وجودة الأسماك المنقولة.
- معالجة مشكلة جريان السيول عبر الموقع والتي تتسبب بأضرار لممتلكات الصيادين وقواربهم.
- اتاحة الفرصة للنساء للعمل في المركز سواء في مرحلة تنفيذ أعمال التطوير والتأهيل أو في مرحلة التشغيل
- توفير مخازن معدات للصيادين.
- إنارة مواقع الانزال السمكي.
- شق طريق اسفلت او رصف الطريق الذي يربط المراكز بالطريق الدولي.
- صيانة سقف صالة الحراج للمراكز

4. أبرز المطالب والاحتياجات التي طلبتها النساء خلال المشاورات المجتمعية:

- انشاء صالة خاصة للنساء يتم فيها ممارسة اعمال التحضير والتمليح والتقطيع للأسماك.
- انشاء مصنع تعليب الاسماك لتوفير فرص عمل للنساء مه خلق لهن بيئة عمل مناسبة.
- انشاء مركز محو الامية خصوصاً للنساء.
- انشاء معهد تأهيل وتدريب للدورات المهنية والحياتية للنساء.
- تشجير حديقة خاصة للنساء.

5. أبرز المطالب والاحتياجات التي طلبها ذوي الإعاقة الاحتياجات الخاصة خلال المشاورات المجتمعية:

- مراعات المعاقين عند بناء صالة الحراج ليتمكنوا من الوصول الي الصالة.

- إيجاد فرص عمل للمعاقين في مركز الانزال فني وإداري.
- بناء مركز علاج طبيعي للمعاقين.
- توفير وسائل لأطفال التوحد مثل الكرسي المتحرك على الريموت درجات نارية وغيرها.
- انشاء صندوق رعاية وتأهيل للمعاقين.
- انشاء مركز صحي ومركز لأطفال التوحد وتأهيل كادر تعليمي لهم.